**الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ابن خلدون تيارت
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

**مذكرة لنيل شهادة الماستر**

**شعبة: الحقـــــوق**

**تخصص: القانون الإداري**

**بعنـــــوان:**

# دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري

**من إعداد الطلبة:**

- مشروب سحنون
- سلامـــي مختـــار

**تحت إشـــراف:**

الأستاذة: بوبكر سعيدة

**لجـــنة المناقـــشة**

| الرقم | أعضاء اللجنة | الرتبة | الصفة |
|---|---|---|---|
| 01 | ولد عمر الطيب | أستاذ التعليم العالي | رئيسا |
| 02 | بوبكر سعيدة | أستاذ مساعد –أ– | مشرفا مقررا |
| 03 | عياد خيرة | أستاذ مساعد –ب– | عضوا مناقشا |

**السنة الجامعية**

2021-2020

قال تعالى

﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِ بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾

الروم 41.

# شكـــــر وعرفـــان

الحمد لله الذي هدانا، وما كنا لنهتدي لو أن هدانا الله.

الحمد لله الذي أنار طريقنا بنور العلم والمعرفة ووفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع

أتقدم بالشكر الجزيل وكامل الامتنان والتقدير إلى الأستاذة المحترمة والفاضلة "بوبكر سعيدة"

التي كانت ليد خير عون وسند وخير مرشد ولم تبخل علينا بتوجيهاتها وإرشاداتها طوال مدة إنجازنا

لهذا العمل وندعو لها بالتوفيق في حياتها العملية ودوام الصحة والعافية

وإلى كل الأساتذة الذين لم يبخلوا علينا بما هو مفيد

# إهـــــــداء

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك، ولا يطيب النهار إلا بطاعتك، ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ولا تطيب الأخرة إلا بعفوك، ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك "جل جلالك"

إلى من بلغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة، ونور العـــالمين سيدنا "محمد" عـــــليه ألف صلاة وســـــلام

إلى ملاكي في الحياة، إلى معنى الحب والحنان والتفاني، إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي، وحنانها بلسم جراحي

إلى أغلى الحبايب أمي "رحمها الله"

إلى كل من وسعتهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي.

سحنون

# إهـــــــداء

إلى والدي الكريمين وجميع عائلتي

إلى أساتذتي الكرام وزملائي الذين قاسموني مقاعد الجامعة

أهدي هذا العمل المتواضع

مختار

# مقدمة

**مقدمة:**

يعتبر الفساد الإداري ظاهرة عالمية واسعة الانتشار في كل المجالات ذات أبعاد ومظاهر متنوعة، وتتداخل فيها أسباب وعوامل مختلفة يصعب فصلها عن بعضها البعض، والتي تنعكس تداعيتها على مجمل العملية التنموية وبالتالي على رفاهية المواطن، وتزداد خطورة الظاهرة لارتباطها بمحورين أساسيين في العملية التنموية، يتعلق الأول بالوظيفة العامة نظرا لارتباط فعالية العمل الإداري بسلوكيات وأخلاق العاملين بتا وما ينتج عنها من فساد إداري بينما يشمل الثاني المورد المالي الذي هو عصب الدولة وما ينتج عنه من فساد مالي.

والمقصود بالفساد الإداري هو كل التجاوزات التي تصدر من الموظف والتي تصب في مصلحته الشخصية من امتيازات غير مبررة غايتها تحقيق منافع شخصية، بغض النظر عما يترتب من ذلك من إعاقة لتحقيق التنمية سواء صدر ذلك من صغار الموظفين أو من كبارها.

كما أن للفساد الإداري خصائص ومظاهر تميزه تتمثل أولا في السرية، وتعدد الأوراق وسرعة الانتشار والتخلف الإداري، أما الثانية فتشمل الرشوة، المحسوبية والتبذير في النفقات العامة، التزوير التسيب الوظيفي، الاختلاس وغسل الأموال.

ونظرا لتزايد الاهتمام بموضوع الفساد نتيجة للآثار السلبية التي يخلفها على التنمية السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما استوجب إيجاد خطط واستراتيجيات للحد من أثار السلبية في مختلف المجالات، وفي هذا الإطار طرحت آليات لمواجهته من أبرزها الإدارة الإلكترونية، فبعد التحول الذي شهده العالم للإدارة من صورتها التقليدية المعروفة على الدول العصرية، أن تسعى لتطبيقها لمواكبة التطورات الحديثة، والولوج إلى عصر الثورة الرقمية.

ونظرا لما تتميز به الإدارة الإلكترونية من ايجابيات و ما تقدمه من مميزات تتمثل في التحسين الأداء الإداري وتوفير الوقت و الجهد والمال ، كما أنها تعمل على تحديث العمليات الإدارية التقليدية إلى عمليات ادارية إلكترونية لتوفير مناخ إداري فعال، و أيضا تطوير الرقابة وعملياتها لتحقيق نطاق الانحرافات الحاصلة في الممارسات الإدارية، وكذا اقتصاد التوقيع الإلكتروني ودوره الكبير في إثبات الأعمال الغير الشرعية، واكتشاف مرتكبيها، من أجل رفع كفاءة منظمات الإدارة العامة و تحسين أداء الموظفين و بالتالي تحسين الخدمات المقدمة.

من خلال هذه الدراسة يمكن الوصول إلى جملة من الأهداف أهمها:

- إزالة الغموض عن مفهوم الإدارة الإلكترونية ومفهوم الفساد الإداري.
- تبيان الدور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

. التطرق للأساليب التي اعتمدتها الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

. يعد اختيار موضوعنا من الاسباب موضوعية وأخرى ذاتية، بحيث تتمثل الأسباب الموضوعية في:

تقديم بحث علمي لإثراء المعرفة العلمية في مجال الإدارة الإلكترونية كتقنية حديثة تفرض تطبيقها على جل القطاعات.

. أثارها في تطوير العمل الإداري وإيجاد حلول المشاكل المطروحة من أهمها الفساد الإداري.

. إضافة إلى تقديم مادة بحثية علمية تضاف إلى الرصيد العلمي.

أما من الأسباب الذاتية فتتمثل في:

الميل والاهتمام الشخصي بحيث محاولة معرفة مدى نجاعة الإدارة الإلكترونية كنمط إداري حديث وكيف تساهم في الحد من الفساد الإداري، أضافة إلى ارتباط الموضوع بالتخصص العلمي.

كما يعد أن لموضوعنا هذا أهمية بالغة كونها تتناول علاقة بين متغيريين مهمين وهي علاقة الإدارة الإلكترونية والفساد الإداري، إضافة أن الموضوع يعد من المواضيع الحساسة الذي يمس كافة الدول والمنظمات، وإظهار مدى مساهمة دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري والتقليل من أعمال الفساد.

من بين الصعوبات التي واجهتنا في دراستنا هذه:

. ضيق الوقت والضغط النفسي الكبير.

. نقص المراجع التي تخص موضوع الإدارة الإلكترونية.

. ندرة المواضيع التي تهتم بموضوع مكافحة الفساد الإداري والذي يعد من القضايا الشائكة والمعقدة تعاني منها جل دول العالم والتي تؤثر به شفافية العمل الإداري وثقة المواطن بالموثق:

**الإشكالية:** فما مدى فعالية دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري؟

وللإجابة على الإشكالية اعتمدنا المنهج الوصفي أثناء التطرق إلى مفاهيم وكذلك المنهج التحليل في معالة بعض النصوص القانونية:

وقد قمنا بتقييم دراستنا إلى فصلين بحيث تناولنا في الفصل الأول الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية في الفصل الثاني آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

# الفصل الأول

## الإطار المفاهيمي

## للإدارة الإلكترونية

**تمهيد:**

لقد عرف العالم في العقود الأخيرة خاصة في الألفية الثالثة ثورة هائلة في جل المجالات العلمية والتكنولوجية، التي أحدث تغيير في الحياة اليومية للإنسان وأصبحت من الركائز الجوهرية والمعول عليها في إحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والجانب المعلوماتي الحديث ينفرد بخصوصية متميزة عن الثروات التقنية الأخرى إذ أن رأسماليها هو العقل البشري والثورة البشرية داخل الدولة مما نتج عنه ما يسهل طرق العيش والعمل داخل المجتمع ومما تعزز به المؤسسات والإدارة هو أحدث ما وصل إليه من نظام وهو الإدارة الإلكترونية وهذا ما لفت انتباهنا وركزنا عليه وقدمنا فيه بحثا بسيطا يقدم شرحا عنه وعما يمكنه فعله في ردع الفساد داخل الإدارات بطرق سهلة وسريعة.

وعليه تطرقنا من خلال هذا البحث وفي هذا الفصل بالتحديد إلى الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية بحيث قسمنا الفصل الأول إلى مبحثين أساسيين الأول يركز على ماهية الإدارة الإلكترونية وتعاريف خاصة بها والمبحث الثاني تحدثنا فيه عن متطلبات الإدارة الإلكترونية المختلفة وعن مزاياها وعيوبها.

## المبحث الأول: ماهية الإدارة الإلكترونية:

الإدارة الإلكترونية هي إحدى نتائج الثورة الرقمية التي تقودنا إلى عصر المعرفة، كما أن التكنولوجيا أصبح لها تأثير عميق في الطريقة التي يتعامل بها الناس، ويتسوقون بها ويتبادلون العلاقات الاجتماعية، ويتوصلون في شتى بقاع الأرض، أن العامل المشترك في كل هو إتاحة وتوفير المعرفة بأقل تكلفة وبأسرع وقت ممكن.

### المطلب الأول: مفهوم الإدارة الإلكترونية:

هي الجهود الإدارية التي تتضمن تبادل المعلومات، وتقديم الخدمات للمواطنين وقطاع الأعمال، بسرعة عالية وتكلفه منخفضة، عبر أجهزة الحاسوب وشبكات الإنترنيت، مع ضمان سرية أمن المعلومات المتناقلة. أبرز هذا التعريف مفهوم أخر وهو سرية وأمن المعلومات التي يتم تناقلها من خلال تطبيق الإدارة الإلكترونية، ذلك أن هذه الأخيرة تعتمد في تعاملاها على البيانات الإلكترونية المسجلة على أجهزة الحاسوب والإنترنيت، الأمر الذي يفرض على مدير الإدارات الإلكترونية تطبيق عنصر أمن المعلومات حتى لا تتعرض تلك البيانات للاختراق الإلكتروني.

وهي مدخل جديد يقوم على استخدام معرفة المعلومات ونظم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية وإنجاز الأعمال التنفيذية، واعتماد الإنترنيت والشبكات الأخرى في تقديم الخدمات والسلع بصورة إلكترونية بالإضافة إلى تبادل المعلومات بين العاملين في المنظمة وبين الأطراف الخارجية بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته ولهذا المفهوم عدة تعريفات قد تشابه أو تختلف في بعض الجوانب ولكنها في المحصلة تتحدث عن مجال واحد ألا وهو الإدارة الإلكترونية.

#### الفرع الأول: تعريف الإدارة الإلكترونية:

بالرغم من حداثة هذا المصطلح إلا أن له عدة تعريفات نذكر منها:

الإدارة الإلكترونية تعني: الاستغناء عن المعاملات الورقية وإحلال المكتب الإلكتروني عن طريق الاستخدام الواسع لتكنولوجيا المعلومات وتحويل الخدمات العامة إلى إجراءات مكتبية ثم معالجتها حسب خطوات متسلسلة منفذة مسبقا[1].

[1] علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008، ص32.

حسب تعريف المفوضية الأوربية فإن الحكومة الإلكترونية هي: استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في الإدارات العامة وربطها مع المتغيرات الحاصلة في المنظمات وكذا مهارات الأشخاص، من أجل تطوير وتحسين الخدمات العمومية، وأيضا من أجل تعزيز العمليات الديمقراطية ودعم السياسات العامة[1].

كما يمكن اعتبارها بأنها "استجابة لضغوطات اقتصادية وتنظيمية ومالية كما تستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحسين وتلبية احتياجات وأمل المواطنين[2].

وعليه فإن المفهوم الحقيقي للإدارة الإلكترونية التي تحاول الكثير من الدول أن تقوم به هو استخدام الثورة التكنولوجية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ودفع كفاءتها وتعزيز فعاليتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها.

فالإدارة الإلكترونية هي مدخل إداري حديث يقوم على استخدام المعرفة والمعلومات وتضم البرامج المتطورة والاتصالات للقيام بالوظائف الإدارية، وإنجاز الأعمال التنفيذية،

واعتماد الإنترنت (الشبكة العالمية) والإنترانت (الشبكة الداخلية للمنظمة) والإكسترانيت (الشبكة الداخلية للمنظمة والعملاء) في تقديم الخدمات بصور إلكترونية، بالإضافة إلى تبادل المعلومات في المنظمة بينها وبين الأطراف الخارجية، بما يساعد على اتخاذ القرارات ورفع كفاءة الأداء وفعاليته داخل المنظمة.

أن الإدارة الإلكترونية تمثل تحولا أساسيا في مفهوم الوظيفة العامة بحيث ترسخ قيم الخدمة العامة ويصبح جمهور المستفيدين من الخدمة محور اهتمام مؤسسات الدولة، كما يتعدى مفهوم هدف التميز في تقديم الخدمة خلال تطوير علاقات اتصال أفضل بين المواطن والدولة[3].

إن المفهوم السائد للإدارة الإلكترونية في الدول هو "استخدام نتائج القدرة التقنية في تحسين مستويات أداء الأجهزة الحكومية ورفع كفاءتها وتعزيز فعالياتها في تحقيق الأهداف المرجوة منها".

---

[1] Comité des régions, (des l'union Européenne), Gouvernance ET TIC. action novatrices d'administration en ligne aux échelons local et régional, Luxembourg : office des publications officielles des communautés Européenne ,2003-p03

[2] Francis Jubert, Elizabeth Montfort, Robert Stak Owski, La E-Administration, Levier de la réforme de l'état, Paris : Dunod, 2005 , p16

[3] حسين محمد الحسن "الإدارة الإلكترونية، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط 2011، ص45-46.

كما عرفت بأنها: "إنجاز المعاملات الإدارية وتقديم الخدمات العامة عبر شبكة الإنترنت دون أن يضطر العملاء إلى الانتقال إلى الإدارات شخصيا لإنجاز معاملاتهم مع ما يترافق من إهدار الوقت والجهد والطاقات"[1].

ويعرفها البنك الدولي بأنها:" مصطلح حديث يشير إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل زيادة كفاءة وفعالية و شفافية ومساءلة الحكومة فيما تقدمه من خدمات إلى المواطن ومجتمع الأعمال وتمكينهم من المعلومات بما يدعم كافة النظم الإجرائية الحكومية، ويقضي على الفساد وإعطاء الفرصة للمواطنين للمشاركة في كافة مراحل العملية السياسية والقرارات المتعلقة بها والتي تؤثر على مختلف نواحي الحياة[2].

ويمكننا إعطاء تعريف يجمع الجوانب التي تدخل في خدمات الإدارة الإلكترونية كما يتصف بالاختصار والوضوح، فنقول أن الإدارة الإلكترونية هي: عملية استخدام المؤسسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وربطها بكافة النشاطات الإدارية داخل المؤسسة لتطويرها بأقل تكلفة وبدقة عالية[3].

تتيح الإدارة الإلكترونية المجال الواسع لجميع الإداريين في التعامل الفوري والآني مع بعضهم البعض لتحقيق الأهداف المشتركة وضمان مصالح المنظمة والعملاء[4].

كما تم تعريف الإدارة الإلكترونية بأنها قدرة المنظمات المختلفة على إدارة الأنشطة التنظيمية والخدمات الداخلية و الخارجية يتم توفيرها وتقديمها للعملاء الداخليين والخارجيين بوسائل إلكترونية وبسرعة وقدرة عالية وبتكاليف ومجهود أقل[5].

ومن خلال التعاريف السابقة تتبدى لنا أهم ملامح الإدارة الإلكترونية في النقاط التالية:

اعتماد تقنية المعلومات والاتصالات أداة رئيسية في يد إدارة التقنية.

هيكلة جميع الأنشطة الإدارية مع الحرص على تحديثها باستمرار، على أن يبسط استخدامها. لجميع المتعاملين بما يضمن الكفاءة والسرعة وإنجاز المعاملات.

---

[1] محمد محمود الطعامنة وطارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية تطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن 2004، ص10-11

[2] راضية منقوقة، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام من مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، كلية الحقوق والعلوم السياسية باتنة 1، العدد 12، 2018 ص 99

[3] نجم عبود نجم الإدارة الإلكترونية (استراتيجية والوظائف والمشكلات) دار المريخ، الرياض السعودية(د ط) 2004، ص 125-126

[4] محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، د.ط ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009، ص25.

[5] الدكتور عبدالحميد المعربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد 07، 2011 ص235.

توظيف تلك التقنية في إنجاز مهام الجهاز الإداري ووظائفه.

الاستفادة من تقنية المعلومات في تجويد خدمة الإدارة الحديثة وربطها بكل جديد ورفع فاعلية أدائها، بما يضمن الكفاءة والسرعة في إنجاز المعاملات.

الاعتماد على برامج تقنية حديثة في ترشيد الوقت والجهد واختزالهما قدر الإمكان.

إضافة عنصر السرعة إلى شرط الجودة في تقديم المخرج النهائي للمنظمات الإدارية.

وبهذا تصبح الإدارة الإلكترونية بإجراءاتها وعناصرها ومفاهيمها العميقة طوق نجاة لتلك المجتمعات التي أنفقت من عمرها عقودا تنتظر انفراجه، في ظل واقع ينوء بأحمال الإدارات التقليدية الروتينية.

**الفرع الثاني: مراحل تطور الادارة الالكترونية**

إن أفضل سيناريو للوصول إلى تطبيق سليم لاستراتيجية الادارة الالكترونية مع استغلال امثل للوقت والجهد هو بتقسيم خطة الوصول إلى المرحلة النهائية للإدارة الإلكترونية إلى ثلاث مراحل طبعا على أن يتم ذلك بعد القيام بإصلاح إداري شامل وتام للنظام الإداري التقليدي إذ لا يمكن كما شرحنا سابقا الانتقال من نظام إداري تقليدي مهترئ ومتعفن وفاسد إلى نظام إلكتروني هكذا دفعة واحدة لذلك فإن تقسيم الخطة إلى مراحل من شأنه أيضا أن يؤدي إلى اندماج المجتمع بشكل كلي في خطة الادارية الإلكترونية بحيث يتأقلم ويتطور على عكس ما يحدث عند التطبيق الإدارة الإلكترونية دفعة واحدة مما يؤدي إلى تفاجئ المجتمع بها وقد يتم رفضها أو مقاومتها في حينه وعلى العموم فإن هذه المراحل الحالات الآتية:

**أولا: مرحلة الإدارية التقليدية الفاعلة:** وفي هذه المرحلة يتم تفعيل الإدارة التقليدية والعمل على تنميتها وتطويرها في الوقت الذي يتم البدء فيه أيضا وبشكل متوازي بتنفيذ مشروع الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة تخليص معاملاته وإجراءاته بشكل سهل وبدون أي روتين أو مماطلة في الوقت الذي يستطيع فيه من يملك حاسب شخصي أو عبر الأكشاك الاطلاع على نشرات المؤسسات والإدارات والوزارات البيانات والاعلانات عبر الشبكة الالكترونية مع إمكانية طبع او استخراج الاستمارات اللازمة وتعبئتها لإنجاز أي معاملة[1].

[1] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات الأمريكية المتحدة، مذكرة ماجيستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2010 ص20

**ثانيا: مرحلة الفاكس والتلفون:** الفاعل وتعتبر هذه المرحلة هي الوسيط بين المرحلة الأولى والمرحلة التي ستأتي فيما بعد وفي هذه المرحلة يتم تفعيل تكنلوجيا الفاكس و التلفون بحيث يستطيع المواطن العادي في هذه المرحلة الاعتماد على التلفون المتوفر في كافة الأماكن والمنازل وخدمته معقولة التكلفة يستفيد منه الاستفسار عن الاجراءات والأوراق والشروط بشكل سلس وسهل ودون أي مشاكل وبحيث انه يستطيع استعمال الفاكس لأرسال واستقبال الأوراق أو الاستمارات وغير ذلك وفي هذه المرحلة يكون قسم أكبر من الناس قد سمع أو جرب نمط الإدارة الإلكترونية بحيث يستطيع كبار التجار والإداريين والمتعاملين والقادرين في هذه المرحلة من إنجاز معاملاتهم عبر طريق الشبكة الإلكترونية لأن في هذه المرحلة يكون عدد المستخدمين للأنترنيت متوسط كما من الطبيعي أن تكون المعرفة في هذه المرحلة أكثر كلفة من الهاتف والفاكس لذلك فإن الميسورين وما فوق هم الأقدر على استعمال التكنولوجيا[1].

**ثالثا: مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة:** وفي هذه المرحلة يتم التخلي عن الشكل التقليدي للإدارة بعد أن يكون عدد المستخدمين للشبكة الإلكترونية قد وصل إلى مستوى حوالي 25-30 بالمئة من عدد الشعب عالي وتوفرت الحواسيب سواء بشكل شخصي أو بواسطة الأكشاك أو في مناطق عمومية بحيث تكون تكلفتها أيضا معقولة ورخيصة مما يسمح لجميع فئات الشعب باستعمال الشبكة الإلكترونية لإنجاز أي معاملة إدارية وبالشكل المطلوب بأسرع وقت وأقل جهد وأقل كلفة ممكنة وبأكثر فعالية كمية ونوعية جودة. ويكون الرأي العام قد تفهم الإدارة الإلكترونية وتقبلها وتفاعل معها وتعلم طرق استخدامها[2].

تتمثل مراحل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية نقطة هامة في تطبيق الإدارة الإلكترونية والتي يوليها قادة مبادرات التحول الإلكتروني اهتماما بالغا و هو ما يجعل العديد من المبادرات تركز مسبقا على توفير كل الشروط اللازمة، لتحقيق الأهداف المسطرة في برنامج و مخططات مشروع الإدارة الإلكترونية[3].

---

[1] كلثم محمد الكبسي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، شهادة الماجيستر، كلية الحقوق، الجامعة الافتراضية الدولية، 2008ص55،54.

[2] مزهر شعبان العاني، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأول، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص99.

[3] صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة 2014، ص8.

**المطلب الثاني: خصائص وأهداف الإدارة الإلكترونية:**

نعالج خلال هذا المطلب خصائص الإدارة الإلكترونية في فرع أول وأهداف الإدارة الإلكتروني في فرع ثان.

**الفرع الأول: خصائص الإدارة الإلكترونية:**

تتمتع الإدارة الإلكترونية بمجموعة من الخصائص نذكر منها:

1- **التشبيك:** يعمل في إطار تعظيم إمكانيات الشبكة وفق قانون متكالف الذي يقوم على أن القيمة الحقيقية لكل شبكة ذات اتصال باتجاهين تعادل مربع إمكانات عدد المشاركين فيها[1].

2- **التفاعل الآني مع مدار الساعة:** وهذا من خلال التفاعل الحي المباشر بين المتعاملين كما أنه يعمل وفق قاعدة 24 سا/اليوم و7 أيام في الأسبوع. مما يوفر إمكانية التعامل و العمل في الوقت الحقيقي مع العاملين والموجودين في أي مكان في العالم بيسر وسهولة وبتكلفة اتصال محدودة[2].

3- **السرعة فائقة الموارد:** سرعة التوصل الكهربائي التي تقرب من سرعة الضوء حيث يستغرق إرسال رسالة من تارة لأخرى عبر البريد الإلكتروني حوالي 15 ثا فالسمة الأساسية للأعمال أو للعمل الإلكتروني هي إمكانية العمل بلا حدود وهذه السمة تؤدي بنا بدون شك إلى تطوير نظرة الإدارة إلى نفسها وإلى قدراتها الجوهرية بإتجاه المزيد من التنظيم الهائل والمرن.

4- **الرقابة المباشرة والصادقة:** ومن خصائص الإدارة الإلكترونية أيضا أنه أصبح بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكمرات الرقمية التي في وسع الإدارة الإلكترونية أن تسلطها على كل بقعة من مواقعها الإدارية، وكذلك على منافذها وأجهزتها التي يتعامل معها الجمهور، وهكذا يصبح لدى الإدارة الأداة المضمونة الصادقة، التي تقيم بها أنشطتها وتتابع بها مواقعها باطمئنان بعيدا عن أسلوب المتابعة بالمذكرات والتقادير التي يرفعها الأفراد إلى الإدارات التقليدية، بما يعرف عنها من مشكلات يأتي في مقدمتها انعدام الشفافية في كثير من الحالات فضلا عن بطء هذا الأسلوب، ويمكن بوضوح كشف هذا الفارق حين نتصور إدارتين، إحداهما تجلس في انتظار مراقب لمجموعة مراقبين أرسلتهم ليكتبوا لها تقريرا عن موقع ما، ويتابعوا سير العمل فيه وأخرى تجلس في مكانها تشاهد حركة العمل في هذا الموقع مباشر، وتسمع أيضا كل ما يدور فيه[3].

---

[1] نجم عبود نجم، الإدارة والمعرفة الإلكترونية، د.ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص159.

[2] نجم عبود نجم، نفس المرجع، ص 160.

[3] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي لتنمية الإدارية نحو الأداء المتميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة من 01 إلى 04 نوفمبر 2009، ص 21.

5- **السرية والخصوصية:** من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم إتاحتها إلا لذوي الصلاحية الذين يملكون كلمة المرور[1].

6- **زيادة الإتقان:** إن الإدارة الإلكترونية كآلية عصرية في عمليات التطوير الإداري، والتغيير التنظيمي تمثل منعرجا حاسما في شكل المهام والأنشطة الإدارية التقليدية، وتنطوي على مزايا أهمها المعالجة الفورية للطلبات[2].

**الفرع الثاني: أهداف الإدارة الإلكترونية:**

للإدارة الإلكترونية أهداف كثيرة تسعى إلى تحقيقها نذكر منها:

1- تحسين مستوى الخدمات المقدمة: يعتبر الهدف الأساسي والمنطق الأول لتفعيل مبادرات الحكومة الإلكترونية، حيث أن تأثير الحكومة الإلكترونية على مستوى خدمات الحكومة التقليدية يتم من خلال العناصر التالية من مقاييس الخدمة العامة[3].

أ- تخفيف الخطأ، أو بالأحرى انعدامها في بعض الحالات.

ب- تقديم الخدمات للمواطنين بطريقة سهلة وسريعة، بالإضافة إلى تخفيض التكاليف[4].

ج- تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطنين في ضوء معايير عالية الجودة، مبنية على أساس فلسفة إدارة الجودة الشاملة.

د- نمطية ومعيارية الخدمة، مما يؤدي إلى زيادة مصداقية الحكومة، بحيث يتساوى المواطنون من حيث تلقى نفس مستوى الخدمات الإلكترونية.

هـ- زيادة مستوى الرفاهية من خلال عرض الخدمات من كل مكان وفي أي زمان يرغب المستفيد الحصول عليها من خلال الإنترنيت أو حكومة محمولة.

2. ترشد القرارات المتعلقة بالعمل الحكومي:

---

[1] حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 21.

[2] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكر مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة 2010، ص 18.

[3] عماد أحمد أبوشنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية 2012، ص 10.

[4] طارق المجذوب الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفية العامة لإصلاح الإداري بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2005 ص 914.

التقليل من الإجراءات المعقدة من خلال إعادة تنظيم العمل الإداري وتأهيل الكوادر البشرية وتزويدهم بالتقنيات الحديثة والتدريب الجيد عليها.

3. تحسين التنافس الاقتصادي: استخدام الأنترنيت لتجارة العالمية، عن طريق التجارة الإلكترونية للحصول على السلع والخدمات المطلوبة على مستوى الدولة بسرعة وبأسعار رخيصة وإتاحة الفرصة للشركات ذات المقاس المتوسط والصغير لدخول المنافسة.

4. ترشيد الوقت المهدر: في إدارة المعاملات الإدارية و استثمار الوقت في تطوير خدمات الإدارة و تنفيذ مشروعات إدارية من شأنها تقديم المزيد من الخدمات و تجويد الخدمات[1].

5. تحقيق الشفافية الإدارية: من خلال إتاحة المعلومات من كافة الأنشطة الحكومية.

6. الحد من ظاهرة الفساد الإداري: من خلال نشر كافة البيانات و المعلومات حق المساءلة عن القرارات التي يتخذها المسؤولون و بذلك تتحقق الرقابة الشعبية على الممارسات التي تمس الصالح العام[2].

7. التعلم المستمر وبناء المعرفة.

8. الحفاظ على الحقوق الموظفين من حيث تنمية روح الابتكار والإبداع.

9. الحفاظ على أمن وسرية المعلومات وتقليل مخاطر فقدها.

10. إدارة الملفات بدلا من حفظها[3].

[1] طارق المجذوب، الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفية العامة لإصلاح الإداري، نفس المرجع ص 914.

[2] إيمان عبد المحسن زكي الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، مصر المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003 ص26.

[3] علاء عبد الرزاق سالمي وخالد إبراهيم السليطي الإدارة الإلكترونية ط2، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.2009، ص39.

**المبحث الثاني: متطلبات الإدارية الإلكترونية وتقييمها**

إن نجاح مشروع الإدارة الإلكترونية مرتبط بضرورة توفير مجموعة من المتطلبات اللازمة له يؤكد هذا الرأي ويرى ضرورة توفير جملة من المستلزمات البشرية والمادية(Hardware) والتنظيمية (Or ware) والبرمجيات (Software)، بأن نجاح الإدارة الإلكترونية في تحقيق أهدافها لا يمكن بلوغه من خلال التمنيات، وإنما يستلزم الأمر إرادة سياسية مؤكدة من أعلى المستويات.

**المطلب الأول: متطلبات الإدارة الإلكترونية ومشروعها.**

نتطرق في الفرع الأول إلى متطلبات الإدارة الإلكترونية وفي الفرع الثاني متطلبات مشروع الإدارة الإلكترونية

**الفرع الأول: متطلبات الإدارة الإلكترونية**

يقتضي التحول نحو تطبيق الإدارة الإلكترونية متطلبات عديدة نذكر من أهمها:

**أولا: المتطلبات الإدارية والأمنية:** تنحصر المتطلبات الإدارية والأمنية الواجب مراعاتها عند تطبيق الإدارة الإلكترونية في العناصر التالية:

1- وضع استراتيجيات وخطط التأسيس: والتي يمكن أن تشمل إدارة، أو هيئة على مستوى الوطني لها وظائف التخطيط والمتابعة والتنفيذ لمشاريع الحكومة الإلكترونية وفي هذه المرحلة لابد من توافر الدعم والتأييد من طرف الإدارة العليا في الهرم الإداري مع توفير مخصصات مالية كافية لإجراء التحول المطلوب[1].

2- توفر البنية التحتية للإدارة الإلكترونية: إذ لابد من الملل على تطوير مختلف شبكات الاتصالات بما يتوافق مع بيئة التحول التي تستدعي شبكة واسعة ومستوعبة للكم الهائل من الاتصالات، دون إهمال التجهيزات التقنية الأخرى من معدات وأجهزة وحاسبات آلية ومحاولة توفيره وإتاحته للأفراد والمؤسسات.

3- تطوير التنظيم الإداري والخدمات والمعاملات الحكومية وفق تحول تدريجي: بإعادة تنظيم الجوانب والمحددات الهيكلية ومختلف الوظائف الحكومية، بما يجعلها تنسجم ومبادئ الإدارة الإلكترونية مثل: إلغاء إدارات، استحداث إدارات جديدة تساير التطور التكنولوجي.

4- متطلب الكفاءات والمهارات المتخصصة: وهو ضرورة وجود يد عاملة مؤهلة تمتلك زاد معرفيا يحيط بمبادئ التقدم التقني ولها من الخبرة ما يمكنها من أن تصبح موردا بشريا مؤهلا لاستخدام تقنيات المعلومات.

[1] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة الكلية والتكنولوجيا، بجامعة بسكرة، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، كلية العلوم والتكنولوجيا، عدد 09،2011 ص 90

5- وضع التشريعات القانونية اللازمة لتطبيق الإدارة الإلكترونية قبل تطبيق عن طريق تحديد الإطار القانوني الذي يقر بالتحول الالكتروني وأثناء التطبيق أي تكملة للنقائص والفراغ القانوني اللازم، والذي يمك أن يظهر في أي مرحلة ن مراحل التحول، وبعد التطبيق بوضع قواعد قانونية ضامنة لأمن المعاملات الإلكترونية وتحديد الإجراءات العقابية الخاضعة بفئة المتورطين في جرائم الإدارة الإلكترونية[1].

متطلب الإصلاح الإداري: في إطار الوصول إلى تحقيق تحول ناجح في تطبيق الإدارة العامة الالكترونية، يقترح الدكتور علي سيد الباز ضرورة الإصلاح الإداري والذي يشمل التخصص الوظيفي في تشغيل البرامج الالكترونية وخبراء لتأمين المعلومات، وحماية البرامج والتعاملات، والوثائق أي محاولة إحداث تغييرات جذرية وجوهرية في المفاهيم الإدارية والفنية والحاجة إلى قيادات واعية متحمسة ولها القدرة الإدارية، وترشيدها وتطوير بين المنظمات الإدارية المختلفة والبحث عن حلول كفيلة تؤدي إلى تحسين إنجاز الخدمة الوظيفية.

**ثانيا: المتطلبات السياسية:** حيث تترجمها وجود إدارة سياسية داعمة لاستراتيجية التحول الإلكتروني، والمساندة لمشاريع الإدارة الالكترونية، عن طريق تقديم العون المادي والمعنوي المساعد على اجتياز العقبات وتطوير برامج التحول الالكتروني والادارة الإلكترونية.

إذ تمثل مبادرة الإدارة الالكترونية لعامة في دول الإمارات العربية المتحدة على صعيد العربي إحدى نماذج التي وجدت تجنيد سياسي، وإرادة لدى القيادة، حيث انطلقت مبادرة دبي عام 1999 بموجب إعلان رسمي أصدره الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، إذ سرعان ما تحولت المبادرة إلى واقع ملموس عبر برنامج عمل يقوم على نقاط منها:[2]

1. اعتماد قناة موحدة لخدمة العملاء، بالتعاون مع إدارة الخدمات الالكترونية، من أجل تعزيز مستويات الكفاءة والفعالية.
2. تبسيط عمليات الحصول على خدمات الحكومية اعتمادا على إحداث التقنيات.
3. ابتكار خدمات حكومية جديدة وربط بينات العمل في الدوائر الحكومية، لتحقيق التكامل الذي يمهد الطريق لمبدأ حكومة بلا أوراق وبدون طابور.
4. تحديث الإجراءات الحكومية ووضع مقاييس متقدمة.

---

[1] عمار بوحوش نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد و العشرون، دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان2006،ص 186

[2]. debai-e governement.virtual governrment e all , debai issue 47 septembre2007p 03.

5. توعية المجتمع بجدوى التحول الالكتروني وضمان الحد الأدنى من المعرفة، بكيفية استخدام الأدوات التي تمكنهم من الحصول على خدمات من الدوائر الحكومية.

**ثالثا: المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:** إذ تشمل العمل على خلق تعبئة اجتماعية مساعدة ومستوعبة لضرورة التحول للإدارة الالكترونية ، وعلى دراية كافية بمزايا تطبيق الوسائل التقنية في الاجهزة الإدارية و مع الاستعانة بوسائل الإعلام ، وجمعيات المجتمع المدني في دعم اللقاءات والندوات والتجمعات التحسيسية الخاصة بنشر فوائد تطبيق الادارة لإلكترونية ، وبرمجة حصص تدريبية على استعمال الآلات التقنية في مختلف المستويات التعليمية ثقافة تكنولوجية مع ضرورة توفير المخصصات المالية الكافية لتغطية الإنفاق على مشاريع الإدارة الالكترونية دون إهمال الاستثمار في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصال وايجاد مصادر تمويل لها تمتاز بالديمومة على المستوى المركزي والمحلي.[1]

**الفرع الثاني: متطلبات مشروع الإدارة الإلكترونية**

إن مشروع الإدارة الإلكترونية شأنه شأن أي مشروع أو برنامج آخر يحتاج إلى تهيئة البيئة المناسبة والمواتية لطبيعة عمله كي يتمكن من تنفيذها ما هو مطلوب منه وبالتالي يحقق النجاح والتفوق وإلا سيكون مصيره الفشل وسيسبب ذلك خسارة في الوقت والمال والجهد ونعود عندها إلى نقطة الصفر، فالإدارة هي ابنة بيئتها تؤثر وتتأثر بكافة عناصر البيئة المحيطة بها وتتفاعل مع كافة العناصر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجيا لذلك فان مشروع الإدارة الإلكترونية يجيب أن يراعي عدة متطلبات منها:[2]

**أولا:** البنية التحتية: إذ أن الادارة الالكترونية تتطلب وجود مستوى مناسب إن لم نقل عال من البنية التحتية التي تتضمن شبكة حديثة للاتصالات والبيانات وبنية تحتية متطورة للاتصالات السلكية واللاسلكية تكون قادرا على تأمين التواصل ونقل المعلومات بين المؤسسات الادارية نفسها من جهة وبين المؤسسات والمواطن من جهة أخرى.

**ثانيا:** توافر الوسائل الإلكترونية اللازمة للاستفادة من الخدمات التي تقدمها الإدارة الإلكترونية والتي نستطيع بواسطتها التواصل معها ومنها أجهزة الكمبيوتر الشخصية والمحمولة والهاتف الشبكي وغيرها من الأجهزة التي تمكننا من الاتصال الشبكة العالمية أو الداخلية في البلد وبأسعار معقولة تتيح لمعظم الناس الحصول عليها.

---

[1] محمد الصيرفي، عبد الغني حامد، الاتصالات الدولية ونظم المعلومات، مؤسسة ورد البحرين، أكاديمية التعليم 2006، ص 87.

[2] محمد سيد فهمي، فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص90.

**ثالثا:** توافر عدد لا بأس به من مزودي الخدمة بالأنترنيت ونشدد على أن تكون لأسعار معقولة قدر الإمكان من أجل فتح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين للتفاعل مع الإدارة الالكترونية في أقل من جهد وأقصر وقت وأقل كلف تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال الأجهزة.

**رابعا:** التدريب وبناء القدرات وهو يشمل تدريب كافة الموظفين على طرق استعمال أجهزة الكمبيوتر وإدارة الشبكات وقواعد المعلومات والبيانات وكافة المعلومات اللازمة للعمل على إدارة وتوجيه "الإدارة الالكترونية" بشكل سليم ويفضل أن يتم ذلك بواسطة معاهد أو مراكز تدريب متخصصة وتابعة للحكومة إضافة إلى هذا أنه يجب نشر ثقافة استخدام الادارة الالكترونية وطرق ووسائل استخدامها للمواطنين أيضا وبنفس الطريقة السابقة.

**خامسا:** توافر مستوى مناسب من التمويل بحيث يمكن التمويل الحكومة من إجراء صيانة دورية وتدريب للكوادر والموظفين والحفاظ على مستوى عال من تقديم الخدمات ومواكبة أي تطور يحصل في إطار التكنولوجيا والادارة الالكترونية على مستوى العالم.

**سادسا:** توافر الارادة السياسية بحيث يكون هناك مسؤول أو لجنة محددة تتولى تطبيق هذا المشروع وتعمل على تهيئة البيئة اللازمة والمناسبة للعمل وتتولى الإشراف على التطبيق والتقييم المستويات التي وصلت إليها في التنفيذ.

**سابعا:** وجود التشريعات والنصوص القانونية التي تسهل عمل الادارة الالكترونية وتقضي عليها المشروعية والمصداقية وكافة النتائج القانونية المترتبة عليها.

**ثامنا:** توفير الأمن الالكتروني والسرية الالكترونية على مستوى عال لحماية المعلومات الوطنية والشخصية ولصون الأرشيف الالكتروني من أي عبث وتركيز على هذه النقطة لما لها من أهمية وخطورة على الأمن القومي والشخصي للدولة أو الافراد.

**تاسعا:** خطة تسويقية دعائية شاملة لترويج لاستخدام الادارة الالكترونية وابراز محاسنها وضرورة المشاركة جميع المواطنين فيها والتفاعل معها ويشارك في هذه الجملة جميع وسائل الاعلام الوطنية من إذاعة والتلفزيون والصحف والحرص على الجانب الدعائي وإقامة الندوات والمؤتمرات واستضافة المسؤولين والوزراء والموظفين في حلقات نقاش حول الموضوع لتهيئة مناخ شعبي قادر على التعامل مع مفهوم الادارة الالكترونية[1].

[1] محمد سيد فهمي، فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006، ص 91.

**المطلب الثاني: تقييم للإدارة الالكترونية.**

إن المتعارف عليه في كل المجالات هو أنه لا تخلو إدارة أو نظام من مزايا أو عيوب ومن جوانب سلبية وإيجابية وبما أننا في موضوع الإدارة الإلكترونية فهي أيضا لا تنحاز لجانب واحد فقط بل لها ما يميزها ويجعلها مهمة وذات منفعة للإدارات كما أن لديها هفوات سلبية يمكن أن تعود بالضرر أو الاستغلال الخاطئ لها مما يؤثر سلبا على مراكز استخدامها.

**الفرع الاول: مزايا وعيوب الإدارة الإلكترونية.**

هناك العديد من المزايا و العيوب للإدارة الإلكترونية ويمكن تصنيف أهمها على النحو التالي:[1]

**أولا: مزايا الإدارة الإلكترونية.**

**مزايا الإدارة الإلكترونية للمنظمة:**

- الدقة والسرعة في إنجاز الأعمال.
- زيادة الإنتاجية الإدارية
- زيادة الكفاءة والفعالية للمنظمة.
- تقليل مخالفة الأنظمة.

**مزايا الإدارة الإلكترونية للمتعاملين مع المنظمة:**

- الشفافية والوضوح في كيفية الحصول على الخدمات من المنظمة.
- إمكانية التواصل مع المنظمة في أي مكان وزمان.
- سرعة الحصول على الخدمات.
- وصول الخدمات المتعاملين مع ضمان سرية المعلومات وأمنها.

**مزايا الإدارة الإلكترونية للعاملين بالمنظمة:**

- تنمية مهارات وقدرات العاملين التقنية
- سهولة أداء الأعمال لتوحيد نماذج إجراءات العمل الالكتروني.
- استمرار الاتصال الفعال بين العاملين والمستويات الإدارية.

[1] محمد عبد حسين آل فرج الطائي، الموسوعة الكاملة في نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، 2002، ص96.

– تحقيق اللامركزية الإدارية مما يحقق سرعة أداء المهام بيسر وسهولة.

**ثانيا: عيوب الإدارة الالكترونية:**

قد يعتقد البعض أنه وعند تطبيق استراتيجية الإدارة الالكترونية سوف تزول كل المصاعب والمشاكل الإدارية والتقنية والعملانية، لكن الواقع يشير الى أمر مختلف بمعنى أن تطبيق الإدارة الالكترونية سيحتاج إلى تدقيق مستمر ومتواصل لتأمين استمرار تقديم الخدمات بأفضل شكل ممكن مع الاستخدام الأمثل للوقت والمال والجهد أخذين بعين الاعتبار وجود خطط بديلة أو خطة طوارئ في حال تعثر الإدارة الالكترونية في عملها لسبب من الأسباب أو لسلبية من السلبيات المحتملة لتطبيق الإدارة الالكترونية وهي بشكل عام ثلاث سلبيات رئيسية هي:[1]

- التجسس الالكتروني
- زيادة التبعية
- شلل الإدارة

**1. التجسس الالكتروني:**

بعد ثورة المعلومات والتقنيات التي اجتاحت العالم ، قلصت دول العالم الخاص المتطورة منها اعتمادها على العنصر البشري على الرغم من أهميته وأولويته في الكثير من المجلات لصالح التقنية والتجسس إحدى هذه المجالات ، ومن الطبيعي أنه عندما تعتمد إحدى الدول على نظام الادارة الالكترونية فإنها ستحول أرشيفها الى ارشيف إلكتروني كما سبق وذكرنا وهو ما يعرضه لمخاطر كبيرة تكمن في التجسس على هذه الوثائق كشفها ونقلها وحتى اتلافها لذلك فهناك مخاطر كبيرة من الناحية الامنية على معلومات و وثائق و أرشيف الإدارة سواء المتعلقة بالأشخاص أو شركات أو ادارات او حتى الدول.

فمصدر الخطورة هنا لا يأتي من تطبيق الإدارة الإلكتروني كي لا يفهم البعض أننا ننادي إلى البقاء على النظام التقليدي للإدارة، وإنما مصدر الخطورة يكمن في عدم تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية والذي يعتبر اولوية في مجال تطبيق استراتيجية الإدارة الالكترونية فإهمال هذه الناحية يؤدي إلى كارثة وطنية يحدثها التجسس الالكتروني ومصدر خطر التجسس الالكتروني يأتي غالبا من ثلاث فئات:[2]

الفئة الأولى هي الأفراد العاديون.

[1] محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة والاتصال الجماهيري، دار العربي للنشر والتوزيع بدون مكان النشر، 1990، ص101.

[2] نفس المرجع، ص 102.

الفئة الثانية هي الهاكرز القراصنة.

الفئة الثالثة هي أجهزة الاستخبارات العالمية للدول.

هذا فيما يقتصر خطر يقتصر خطر الفئتين الأولى والثانية على تخريب الموقع أو إعاقة عمله وإيقافه بحيث تستطيع الإدارة تلاقي ذلك بطرق وقائية أو بإعداد نسخة احتياطية عن موقع، فان خطر الفئة الثالثة يتعدى ذلك بكثير ويصل إلى درجة الاطلاع الكامل على كافة الوثائق الحكومية ووثائق المؤسسات والإدارات والأفراد والأموال وما إلى ذلك مما يشكل تهديدا فعليا على الأمن القومي والاستراتيجي للدولة المعنية خاصة عندما تقوم أجهزة الاستخبارات هذه بيع أو نقل أو تصوير هذه الوثائق وتسريبها إلى الجهات معادية للدولة التي سلبت منها.

**2.زيادة التبعية للخارج:** من المعلوم أن الدول العربية ليست دولا رائدة في مجال التكنولوجيا والمعلومات وهي دول مستهلكة ومستعملة لهذه التكنولوجية على الرغم من أن هناك أعداد كبيرة من العلماء العرب والاختصاصين في مجال التكنولوجيا في العالم أو من أصل عربي.[1]

وعلى العموم بما أن الإدارة الالكترونية تعتمد بمعظمها أن لم نقل بأكملها على التكنولوجيا الغربية فان ذلك يعني انه سيزيد من مظاهر تبعية الدول المستهلكة للدول الكبرى الصناعية وهو ماله انعكاسات سلبية كثيرة خاصة كما ذكرنا أعلاه في المجال الأمني للإدارة الإلكترونية.

فالاعتماد الكلي على التقنيات الأجنبية للحفاظ على امن معلوماتنا وتطبيقها على الشبكات الرسمية التابعة للدول العربية هو تعريض للأمن الوطني والقومي لهذه الدول للخطر وضعه تحت سيطرة دول عربية بغض النظر عما إذا كانت هذه الدول عدوة أم صديقة فالدول تتجسس على المعلومات لأهداف عسكرية وسياسية بل يتعداه إلى القطاع التجاري لكي تتمكن الشركات الكبرى من الحصول على معلومات تعطيها الأفضلية على منافستها في الأسواق.

لذلك كله نحن ننصح ونشدد على ضرورة دعم وتسهيل عمل القطاع التكنولوجي خاصة وانه لدينا القدرات البشرية والمادية اللازمة لمثل ذلك ونشدد أيضا على ضرورة تطوير حلول أمن المعلومات محليا أو على الأقل وضع الحلول الأمنية الأجنبية التي نرغب باستخدامها تحت الاختبارات مكثفة ودراسات معمقة والتأكد من استقلاليتها وخلوها من الأخطار الأمنية.

[1] محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة والاتصال الجماهيري، نفس المرجع، ص 102.

**3. شلل الإدارة:** إن التطبيق غير سوي ودقيق لمفهوم واستراتيجية الإدارة الالكترونية والانتقال دفعة واحدة من النمط التقليدي للإدارة إلى الإدارة الالكترونية دون اعتماد التسلسل والتدرج في الانتقال من شأنه أن يؤدي إلى شلل في الوظائف الإدارة لأنه عندها نكون قد تخلينا عن النمط التقليدي للإدارة ولم ننجز الإدارة الالكترونية بمفهومها الشامل، فنكون قد خسرنا الأولى ولم نربح الثانية مما من شأنه أن يؤدي إلى تعطيل الخدمات التي تقدمها الإدارة أو إيقاف ريثما يتم الإنجاز الشامل والكامل للنظام الإداري الالكتروني أو العودة إلى النظام التقليدي بعد خسارة كل شيء وهذا ما لا يجوز أن يحصل في أي تطبيق لإستراتيجية الإدارة الإلكترونية[1].

**الفرع الثاني: صعوبات الإدارة الإلكترونية**

وسوف نتطرق إلى معوقات كالتالي:

**أولا: المعوقات الإدارية**

تتمثل المعوقات للإدارات العمومية الإلكترونية في ضعف التخطيط والتنسيق على مستوى الإدارة العليا لبرامج الإدارة الإلكترونية وعدم القيام بالتغيرات التنظيمية المطلوبة لإدخال الإدارة الإلكترونية من إضافة أو دمج بعض الإدارات، والتقسيمات، وتحديد السلطات والعلاقات بين الإدارات وتدفق العمل بينهما وكذلك غياب الرؤية الإستراتيجية الواضحة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يخدم التحول نحو الإدارة العمومية الإلكترونية المستقبلية، ومن بين معوقات المستويات الإدارية والتنظيمية واعتمادها على أساليب تقليدية ومحاولة التمسك بالإدارة التقليدية.

كما نجد مقاومة التغيير في الإدارات العمومية من طرف العاملين التي تبرز ضد تطبيق التقنيات الحديثة خوفا على مناصبهم ومستقبلهم الوظيفي ومن أبرز المعوقات الإدارية نتطرق إلى معوقين أساسيين:

1- التخطيط: بحيث يعد من العمليات الإدارية المهمة، فالتخطيط يساعد الإدارة على إتخاذ القرارات وبالتالي إعطاء صورة واضحة للمستقبل والتخطيط الجيد له، مما يساعدها على إحداث التغيرات الإيجابية، وذلك عن طريق تحديد الأهداف المراد تحقيقها بكل دقة والعمل في ضوئها فالتخطيط يعد أساس نجاح كل عمل فالعمل المخطط له يفوق العمل العشوائي ويستطيع أن يقود الإدارة العمومية إلى التميز والنجاح ومسايرة كل جديد دون تردد أو خوف[2].

[1] محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة والاتصال الجماهيري، نفس المرجع، ص 110.

[2] إبراهيم بختي، الإنترنيت في الجزائر، مجلة الباحث ع 01 ط 02 جامعة ورقلة، 2002، ص 13.

2- نقص الدورات التدريبية: عدم وجود التمويل الكافي للتدريب وإعادة التأهيل وكذا عدم توفير الوقت الكافي للتدريب وإعادة التأهيل وكذا عدم توفير الوقت الكافي وتخصيصه بحيث يتم التدريب في نهاية الدوام الرسمي أو مكان العمل مما يساهم في تشتيت اهتمام المتدربين كما أن التدريب لا يتم بموجب خطة وإنما بشكل عشوائي[1].

**ثانيا: المعوقات المالية:**

إن مشروع الإدارة الإلكترونية يحتاج إلى أموال ضخمة تتلاءم مع هذا الأسلوب التقني الحديث، وتوفير كافة مستلزماته، لكن تعاني الإدارة العمومية الجزائرية من النقص في الإمكانيات المادية اللازمة لمثل هذه المشاريع.

ويجب ألا يتم تبليغ رخص البرامج إلا للمشاريع ذات طابع الاجتماعي إذا توفرت شروط الانطلاق فيها، وأمام هذه الأزمة المالية فإن الجزائر ستكون أمام حتمية إعادة النظر في عديد المشاريع التي أطلقها أثناء البحبوحة المالية ولاشك أن جميع القطاعات ستضطر بما فيها مشاريع تدخل في استراتيجية رقمنة الإدارة[2].

**ثالثا: المعوقات التقنية:**

لقد أحدثت تكنولوجيا المعلومات المعاصرة تقدما واضحا في العديد من الدول المتقدمة وكان لها دور إيجابي على شعوبها، فعن طريق هذه التقنية وتطبيقاتها يمكن وضع الإدارة في موقع تنافسي عن طريق وظيفتها في إدارتها العمومية بالمقابل يلاحظ على أن الجزائر لم تستطع الاستفادة من إمكانيات التقنية وذلك بسبب وجود معوقات تقنية تقف عائق في سبيل أي تقدم في مجال المعلوماتي من أهمها ضعف مستوى البنية التحتية للاتصالات والمعلومات.

من أهم أسباب محدودية استخدام الإنترنت في الإدارات العمومية الجزائرية محدودية انتشار استخدام أجهزة الحواسيب في المجالات الحياتية المختلفة كما أن معوق اللغة خاصة وإن معظم الموارد و المعلومات الموجودة على الشبكة هي اللغة الإنجليزية، يقابل ذلك قلة في المواقع العربية المتوفرة فيها ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد، إن قضية توفير بيئة إلكترونية امنة، وحماية المعلومات والمحافظة على سيرتها باتت تشغل الكثير من الإدارات العمومية و الأمن المعلوماتي و الفيروسات و الاختراقات بكافة أشكالها[3].

---

[1] إبراهيم بختي، الإنترنيت في الجزائر، نفس المرجع ص 13.

[2] حمد قيلان آل فطيحّ، دور الإدارة الإلكترونية في التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية، دراسة مسحية على ضباط الشرطة المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض 2008، ص35.

[3] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ط 01، 2008 ص10.

**رابعا: المعوقات البشرية:**

تعد العناصر البشرية من أبرز العناصر التي تقود مجتمعاتها إلى تحقيق التقدم و الرقي في مختلف المجالات إلا أن النقص في عدد الأفراد المؤهلين للتأقلم مع البيئة الرقمية أصبح أمر تعاني من أغلب الدول وبالأخص الدول النامية منها الجزائر، كما أن الأمية الإلكترونية لدى العديد من شعوب الدول النامية وصعوبة التواصل عبر التقنية الحديثة وكذا غياب الدورات التكوينية ورسكلة موظفي الإدارة والأجهزة التنظيمية في ظل الإدارة الإلكترونية[1].

**خامسا: المعوقات القانونية:**

تتمثل العقبة في محدودية الجانب القانوني المتخصص في هذا المجال حيث أن غياب وعدم وجود بيئة عمل إلكترونية محمية وفق أطر قانونية تحدد شروط التعامل الإلكتروني وعدم اعتماد الوثائق الإلكترونية كبديل عن الوثائق التقليدية في إجراء المعاملات سواء ما تعلق منها بالعقود أو توثيق الحقوق والالتزامات وازدياد حجم المخالفات والجرائم الواقعة على المعلومات منها مما يتعلق بسرقة البريد الإلكتروني أو سرقة بطاقات الائتمان وكذلك سرقة التوقيع الإلكتروني.

كما أن استبعاد النشر الإلكتروني عن طرق ووسائل الإعلان عن المناقصات الحكومية يعد من عيوب التنظيم القانوني للخدمات الحكومية، ولذا ينبغي تنظيم المناقصات والمزايدات إلكترونيا وذلك بالنص عليها صراحة في القانون[2].

وقد يكون التأخير في وضع الإطار القانوني والتنظيمي المطلوب والذي يشكل أساسا لأي عملية تنفيذ الإدارة الإلكترونية متعمدا نظرا لعدم الجاهزية والتحمس لإدماج هذا المشروع في صرف بعض الفاعلين وصناع القرار وعدم وجود قضاة ومحامين مدربين للتعامل مع هذا القطاع و فهمهم آلية عمله يزيد من عرقلة الإدارة الإلكترونية وغياب الإطار القانوني المنظم للمعلومات في الجزائر يؤدي إلى العديد من المشاكل المتعلقة بتداول المعلومات ونوعيتها ومحتواها وكذلك حفظ المعلومات والجهاد المخولة لهذه الصلاحية، وأيضا حالات و أوقات الاطلاع على هذه المعلومات و مكان حفظها.

وحث الخبراء في التوصيات التي توج بها اللقاء المنظم بمبادرة من نقابة المحامين لولاية وهران على ضرورة الإسراع في إنشاء الهيئة الوطنية التي ينص عليها القانون والخاصة بالوقاية من الجرائم الإلكترونية والقضاء عليها

[1] عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المرجع نفسه، ص39.

[2] نفس المرجع، ص 39.

ووصى بتكوين القضاة والمحامين بهدف حماية حقوق مستعملين تكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحة الحرب الإلكترونية وتفتيش المنظومات المعلوماتية وحجز المعطيات المعلوماتية وإنشاء الهيئة ومهامها و التعاون والمساعدة الدولية القضائية[1].

[1] القانون 09/04 يتضمن القواعد الخاصة بالجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام و الاتصال و مكافحتها، المؤرخ في 05اوت2009، ج،ر،ج،ج عدد 47 المؤرخة في 16 أوت 2009.

# الفصل الثاني

# آليات الإدارة الإلكترونية

# لمكافحة الفساد الإداري

**تمهيد:**

فرضت التحولات التكنولوجية والعلمية عدة أساليب متطورة كتقديم الخدمات المرفقية عبر شبكة الانترنت و تسيير المرفق العمومي من خلال الإدارة الإلكترونية مما جعل هذه الأخيرة بمثابة مفاتيح هامة للتخلص والقضاء على مشاكل الفساد الإداري الذي يكاد يقضي على مختلف القطاعات، لذلك كان لابد من تبني نظام حديث في الإدارة، القائم على آليات و أساليب تكنولوجية، التي تعزز الشفافية و النزاهة وتبسط الإجراءات الإدارية للكشف عن الانحرافات الإدارية و القضاء مكامن وأشكال الفساد الإداري، كذا وتدعم نظام الإدارة الإلكترونية في تقديم خدماتها العمومية بشكل راقي و متطور في الأداء و التقرب من المواطن هذا ما يجعل دورها بارز في تخطي التعقيدات الإدارية معتمدة على في ذلك على أدوات و تقنيات وخصائص مبرمجة و الشبكية، و التي تتوفر القدرة على تتبع و مراقبة البيانات و التجاوزات الإدارية و تصحيحها، مهما كانت درجة تعقيدها، و منه سنبين في هذا الفصل تصدي الإدارة الإلكترونية للفساد الإداري في المبحث الأول و المبحث الثاني أسلوب الرقابة الإلكترونية و التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري.

## المبحث الأول: طرق الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.

الإدارة الإلكترونية آلية فعالة حيث أصبحت مطلبا ملحا وضرورة حتمية لمكافحة الفساد الإداري من خلال استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل الإداري للقضاء على نمط البيروقراطي التقليدي في تقديم الخدمات العامة والتحول إلى نظام إداري إلكتروني الذي يعطي أكثر قدرة في القضاء على التعقيدات الإدارية، ومنه نتولى في هذا المبحث إلى آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري للمطلب الأول والمطلب الثاني دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

### المطلب الأول: آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

تعد ظاهرة الفساد الإداري معقدة الأغراض والمجلات ومتنوعة الأبعاد وواسعة الانتشار، وأصبحت آليات الإدارة الإلكترونية من بين الآليات التي تقلل بعض المظاهر السلبية في الإدارة، مما لها في تعزيز الشفافية والمساءلة للإدارة كما لها القدرة الفعالة رفع كفاءة العمل الإداري وجودته التي أصبحت سلاح لتصدي والحد من الفساد الإداري، سنتطرق في هذا المطلب إلى فرع الأول الشفافية والمساءلة للإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري، أما الفرع الثاني سنتولى إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

#### الفرع الأول: الشفافية والمساءلة للإدارة الإلكترونية في مكافحته.

إن ما يتم إنجازه بفضل الإدارة الإلكترونية يمكن أن يقضي على الفساد الإداري بطريقة غير مباشرة، فالإدارة الإلكترونية تعتبر أكثر قدرة من الإدارة التقليدية على معرفة ما يحصل في إنجاز وإطلاع الإدارة عليها، مما يمكنها التعرف على مواضع الخلل قبل وخلال إنجاز اتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها، ممن يجعل منها استراتيجية شاملة لمواجهة الفساد الإداري[1].

**أولا: الشفافية**

تعد الشفافية من أهم دعائم الحكم الراشد والتي قامت الإدارة الإلكترونية بتعزيزها، حيث يؤدي غياب الشفافية وتعقيد الإجراءات وعدم الالتزام بالتطبيق الصارم للقوانين إلى تعطيل الأداء الإداري، وبالتالي تعطيل مصالح الشعب، وعليه سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى المقصود بالشفافية وأهميتها ومظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية لها.

[1] فتيحة حيمر، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد24 ، جامعة سطيف،2017 ، ص25 .

## 1. تعريف الشفافية:

للشفافية تعريفات عديدة لذا يمكن تعريف الشفافية بأنها حرية تدفق المعلومات بأوسع مفاهيمها، أي توفير المعلومات و العمل بطريقة منفتحة تسمح لأصحاب الشأن بالحصول على المعلومات الضرورية للحفاظ على مصالحهم، واتخاذ القرارات المناسبة و اكتشاف الأخطاء، و الهيئات الشفافة لها إجراءات واضحة لصناعة القرار و قنوات مفتوحة للاتصال بين المسؤولين و أصحاب الشأن توفر قدرا واسعا من المعلومات[1].

كما يمثل عنصر الشفافية الركن الرئيسي في بناء الثقة داخل الإدارة العامة، بتوسيع دائرة احترام القوانين، فالشفافية تضفي مزيدا من الوضوح في أداء المهام، و تتشكل الشفافية نتيجة لعقلنة الذهنيات، وصحة المعاملات الإدارية ووضوح القرارات، و فحص الأعمال، و قابلية الاطلاع على ما تم إنجازه من أدوار[2].

كما أن دعم الشفافية بداخل الإدارة يعمل على لث الطمأنينة و الأمان و الثقة في نفوس المواطنين، مما يؤدي بالإدارة العامة أن تعمل بوضوح تام بعيدا عن الشكوك، فالإدارة الإلكترونية تدعم الشفافية و تقلل من الرشوة[3].

نستنتج مما سبق أن للشفافية تعاريف كثيرة، إلا أن جميع التعريفات تدعو إلا جوهر واحد يرتبط بعمليات أربعة وهي: المصداقية، الإفصاح، الوضوح، المشاركة[4].

للإدارة الإلكترونية دور كبير في تحقيق الشفافية وذلك من خلال توافر المعلومات ونشرها على المواقع الإلكترونية، فالإدارة الإلكترونية تساعد على الحفاظ على هذا المبدأ، وتساهم في تسليط الضوء والكشف عن أي تلاعب، فالشفافية والوضوح بما تعنيه من نشر المعلومات والبيانات الحكومية الخاصة والحرص على تدفقها وعلانية تداولها عبر المواقع الإلكترونية الخاصة بالحكومة، ويعتبر من العناصر الرئيسية في مكافحة الفساد بمختلف أشكاله.

---

[1] بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، العدد 10، ص 58، 2012.

[2] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الاستراتيجية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية، الجزائر، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري، قسنطينة،2010 ، ص58

[3] فتيحة حيمر، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مرجع سابق، ص25 .

[4] أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن،2009 ، ص65 .

**1. أهمية الشفافية:**

تظهر أهمية الشفافية من خلال مساهمتها فيما يلي[1]:

. تحقيق المصلحة العامة.

. توفير النجاح والاستمرارية لأية منظمة تريد مكافحة الفساد بكل أشكاله.

. المساعدة في اتخاذ قرارات إدارية صحيحة.

. إزالة العوائق البيروقراطية والروتينية وذلك بتحقيق الديمقراطية وضمان نجاحها والوصول إلى ما يعرف بالنظام المفتوح.

. ارتفاع مستوى الثقة بين الجميع الأطراف.

. أداة هامة للحد من الفساد وتقليل الغموض.

. تلبية حقوق المواطنين في المعرفة من خلال مشاركتهم في المعلومات.

وما زاد من أهمية الشفافية الإدارية أكثر، هو نجاح بعض الحكومات في العالم نتيجة تطبيق هذا المفهوم الإداري، في الحصول على نتائج إيجابية أدت إلى تدني مستوى الفساد الإداري مثل الشيلي الدولة رقم 20 ضمن 133 دولة من حيث الفساد حيث كان مؤشره مرتفع سنة 2003 ليتراجع سنة 2006 من خلال اعتماد الشفافية، وزيادة الكفاءة والفعالية، وعليه فإن الشفافية لها دور بارز في تحقيق العديد من الفوائد ومكافحة الفساد وتسهيل عملية تحقيق التنمية الإدارية الناجحة[2].

يتضح لنا مما سبق أن الشفافية كآلية لمكافحة الفساد تحظى بأهمية كبيرة سواء على المستوى الوطني أو العالمي، نظرا لدورها البارز في إطار عملية مكافحة الفساد، فكلما زادت الشفافية قل الفساد وكلما قلت الشفافية زاد الفساد، كما أنه كلما كانت الأمور واضحة وكانت هناك شفافية قلت فرص حدوث الفساد.

**3. مظاهر تكريس الإدارة الإلكترونية للشفافية:**

يظهر تكريس الإدارية الإلكترونية للشفافية من خلال تطبيقها على المستويات في العملية القضائية وعملية اتخاذ القرارات الإدارية وفي البرامج والعمليات المالية الدولية.

[1] سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2007 ، ص16.

[2] فتيحة حيمر، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، المرجع سابق، ص32.

**أ. الشفافية في العمليات القضائية**

إن التجاوزات والأفعال المنحرفة التي تجلت في عدد من المرافق القضائية، والتي أساءت إلى سمعة الجهاز القضائي، تطلبت بالضرورة المعالجة الفورية لها وهي:[1]

-اختلالات على مستوى المهام : ونقصد بذلك التماطل والتقاعس واللامبالاة وغيرها.

-اختلالات على مستوى التدبير الإداري : وهي الاختلاس واستغلال النفوذ وتحصيل المنافع غير المشروعة والتبذير.

-اختلالات اتجاه الوافدين على مرافق العدالة: حيث تبرز سلوكيات الارتشاء والمحسوبية والتعسف في استعمال السلطة والنصب والاحتيال.

وفي هذا الصدد، فإن تطبيق الإدارة الإلكترونية على مستوى مرفق القضاء، سيساهم بشكل كبير في القضاء على الفساد، واستخدام مرفق القضاء لتكنولوجيا المعلومات والاتصال سيقدم خدمة للمتقاضين والمتعاملين مع المرفق، فهي تساهم في تطوير تطبيقات العمل ودعم الشفافية مع تقليل التكلفة وتعزيز الحريات والعدالة لكل المواطنين[2].

**ب . الشفافية في عملية اتخاذ القرارات الإدارية:**

يعتمد نظام الإدارة الإلكترونية على معلومات مرنة تساهم بدرجة كبيرة في سيهل عملية اتخاذ القرارات بسرعة كبيرة وبدقة عالية، فعملية اتخاذ القرارات تمثل جانبا حيويا في تكوين المنظمة لأهميته في تطويرها واستمرار نجاحها وتطوير دافعية الأفراد لممارسة السلوك الإبداعي وتواصل المنظمة مع تطورات المستجدة، علما أن عملية اتخاذ القرار في ظل الإدارة الإلكترونية يقوم على أساس المشاركة بين المنطويين تحت لواء المنظمة بعيدا عن نمط اتخاذ القرار التسلطي أو المركزي السائد في الإدارة التقليدية، ما يسهم في خلق العديد من البدائل المتاحة وحساب

[1] إبرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014، ص97.

[2] حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الإلكتروني، جريدة عالم رقمي، الأحد 27 يوليو2016 ، متاح على موقع Alamrakmy.com تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/06/28 على الساعة 17:15.

كلفة كل منها وعائدها واختيار المناسب منها في الوقت المناسب وبسرعة ، ما يسهم في وضع الحلول الناجعة للمشكلات التي تواجه المنظمة[1].

ومما يجب الإشارة إليه أن هناك عناصر في القرار الإداري من غير المتصور تـأثرها باستخدام وسائل الاتصال الحديثة، وهي المحل والسبب والغاية، ولكن التأثير من المتصور أن يصيب عناصر أخرى، وهي الشكل والاختصاص[2].

**الشفافية في العمليات المالية:**

تظهر الشفافية في العمليات المالية من خلال إتاحة معلومات الميزانية والتقارير المالية على شبكة الانترنت، فعلى الرغم من أن الوصول إلى الأنترنت لا يزال محدودا في المناطق النائية في العديد من البلديـات في الجزائـر، وحتى إن توفـرت فهي تتميز بتعطيل الخوادم أي السيرفرات بين الحين والآخر، قد تكون سرعة الأنترنت بطيئة وقد يكون التصفح مرهقا، لكن المهم هو أن هذه المواقع تعمل، لأن نشر وثيقة الميزانية والحساب الإداري ومختلف التقاريـر المالية على الأنترنت هو إلى حد بعيد الطريقة الأسهل والأكثر فعالية من حيث التكلفة لبدء توفيرها للمواطنين، وتستخدم المواقع الإلكترونية بالفعل لنشر معلومات الميزانية للمواطنين في العديد من البلديات حول العالم[3].

كما أن إتاحة المعلومات ووضعها في متناول المواطنين على المواقع الإلكترونية سيساهم بشكل كبير في عملية مكافحة الفساد الإداري، فالوصول إلى المعلومات يتيح للأشخاص حق الوصول إلى مصادر المعلومات الرسمية والعامة من دون الحاجة إلى وسيط. هذا الحق يعزز من مصداقية الأخبار ودقتها، وهو بحسب الخبراء سيساهم في رفع مستوى الشفافية في الإدارات، مما يشكل بداية فعلية لمكافحة الفساد في الإدارات العامة،

[1] أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية الآداب، جامعة بابل، المجلد 24، العدد 04، 2016، ص 04.

[2] محمد الحسين الفيلالي، القانون واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارات الحكومية والتعاملات الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت،2013 ، متوفر على موقع: www.alfilalilaw.com

[3] عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد40 ، جوان2015 ، ص182

ويقصد بهذه المعلومات الميزانية العامة للدولة والمصاريف وتقارير الأعمال والمشاريع والإحصائيات وغيرها، ويستثنى من هذه المعلومات أسرار الدولة و وزارة الدفاع الوطني وأيضا المعلومات الشخصية والطبية[1].

ولكن بالرغم من تطبيق هذا القانون في الدول الغربية وبعض الدول العربية منها اليمن والمغرب، تبقى الجزائر في حاجة إلى مواكبة التطورات وإصدار نصوص قانونية خاصة بتنظيم حق الوصول إلى المعلومات، وإحداث هيئات رقابية للتكفل بحماية الحق في الوصول على المعلومات، لأن من شأنه أن يساهم بطريقة غير مباشرة في تفعيل أداء الإدارة، إذ تصبح ملفاتها مكشوفة للنقاش العام والنقد من دون أي قيود تعيق شفافية العمل الإداري[2].

**ثانيا: المساءلة:**

تزداد فرص حدوث الفساد الإداري في الحالات التي تغيب فيها المساءلة أو تكون فيه غير فعالة، في هذا الفرع سنتطرق إلى تعريف المساءلة مع إبراز أهدافها وأهمية تفعيلها.

**1. تعريف المساءلة:**

يقصد بالمساءلة تمكين المواطنين وذوي العلاقة من الأفراد والمنظمات غير الحكومية من مراقبة ومساءلة الموظفين العموميين والمسئولين عموما من خلال القنوات والأدوات الملائمة، دون أن يؤدي ذلك إلى تعطيل العمل أو الإساءة إليه بغير سند[3].

المساءلة هي حق المواطنين بالحصول على المعلومات اللازمة والتقارير عن أعمال الإدارات العامة للتأكد من أن أعمال أصحاب المناصب الرسمية والموظفين تتفق مع القيم الديمقراطية، وذلك للاستمرار في اكتساب الشرعية من خلال استمرار رضا المواطنين وقبولهم بطريقة أدائهم[4]. الإدارة الإلكترونية تدعم المساءلة وذلك من خلال نشر المعلومات على المواقع الإلكترونية فيما يتعلق بنشاط وأعمال المنظمة وإتاحتها للمواطنين يمكن من بناء نظام مساءلة يتسم بنتائج إيجابية.

[1] طالب محمد جبار، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة القادسية، ص267.

[2] قرموش فاطمة الزهراء، الواقع التشريعي لحق الأصول على المعلومات في الجزائر، الجزائر، 2017 ، ص 245.

[3] - نور الدين شنوفي، محاضرات في المانجمنت العمومي، الجمهور المستهدف :الموظفون المرشحون لرتبة المتصرف، الجزائر،2016 ، ص68 .

[4] حنان نعمان علي الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2013، ص 10.

إن الكشف عما تقوم به المنظمة الخدمية على شبكة الإنترنت كمحصلة للتحول نحو الإدارة الإلكترونية يضعها أمام حتمية إصلاح خططها وبرامجها وكل مخرجاتها، ويمنع أمامها أي شيء من أشكال السرية والتعتيم على ما تقوم به من مهام، مما يجسد الرقابة والمساءلة والمحاسبة الدورية على كل نشاط، والتي تمثل في مجملها عناصر تمنع تغلغل آفة الفساد داخل محيط الإدارة العامة[1].

فالمساءلة تعني إذن قيام فرد بمساءلة فرد آخر عن أداء من المفروض أن يقوم به، وإشعاره بمستوى هذا الأداء، فهي وسيلة يتم بواسطتها متابعة الموظفين عن كيفية استخدامهم للصلاحيات والسلطات والمسؤوليات الموكلة لهم.

**2. أهمية تفعيل المساءلة:**

تتمثل أهمية المساءلة فيما يلي:[2]

-تحقيق أهداف المجتمع، حيث أن رسوخ المساءلة يعني أن الإدارة في الدولة تعمل من أجل تحقيق أهداف المجتمع، وأن الدولة وأجهزتها تشعر بالمسؤولية اتجاه المواطنين، وأن المواطنين في المقابل يعرفون ويقدرون أهمية الجهود التي تبذل من قبل أجهزة الدولة لخدمتهم، مما يمثل مدخلا هاما لعزيز ثقة المواطنين في الحكومة.

-تمثل المساءلة أحد الأدوات الفاعلة في الحد من انتشار الفساد الإداري والقضاء على الانحرافات الإدارية المتمثلة في المحسوبية والواسطة وإهدار المال العام، مما يساهم إلى حد كبير في تعزيز الثقة في الجهاز الإداري للدولة.

-تمثل المساءلة آلية هامة لضبط العمل الإداري وضمان حسن التوجيه وتحقيق الفعالية والكفاءة والجودة لمنظمات الإدارة العامة.

-يساهم ترسيخ مبدأ المساءلة إلى التأكيد على سيادة القانون في الدولة وتعزيز قيمة المساواة والعدالة بين المواطنين.

[1] عاشور عبد الكريم، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري" الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11 ، سبتمبر2014 ، ص471

[2] أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية،2016 ، ص 287

**3. أهداف المساءلة:**

يمكن النظر إلى أهداف المساءلة ضمن ثلاث أهداف رئيسية تتضمن:[1]

-المساءلة كوسيلة للرقابة والتحكم : بحيث تشكل المساءلة إحدى آليات ضبط الأداء لضمان حسن الاستخدام أو منع إساءة استخدام السلطة.

-المساءلة كنوع من الضمان : بحيث تشكل المساءلة وسيلة يضمن المواطنون والمشرعون والرؤساء من خلالها حسن الالتزام بالقانون من قبل الممارسين للسلطة العامة في مجال الخدمة العامة ومراعاة الأولويات في استغلال المصادر.

-المساءلة كعملية للتحسين المستمر : عند تحقيق المساءلة للهدفين السابقين تكون أداة لخفض السلبية في الأداء، وتخلق استعدادا مسبقا لدى العاملين للبحث وتجنب الأعمال التي من شأنها أن تؤدي إلى تلك الأنواع من الأخطاء.

**الفرع الثاني: إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري:**

للإدارة الإلكترونية وإمكانيات عديدة تصلح لمعايير لقياس كفاءة العمل الإداري وجودته، وتصلح أبضاً لتصدي للفساد الإداري بشتى أشكاله وتقليلها نذكر منها:

**1. تسريع الانجاز** : إن الوقت الذي توفره أدوات الإدارة الإلكترونية على مستهلكي الخدمات العامة خير دليل على جدواها[2] ، الادارة الإلكترونية تسمح بتقديم الخدمة في دقائق معدودة من خلال الدخول إلى شبكة الإنترنت ، و هذا بذلك يقضي على مختلف أشكال الفساد الإداري: الرشوة و التعقيد و الروتين... إلخ[3] .

**2. تخفيض التكاليف** : إن كان إقامة الإدارة الإلكترونية يتطلب مبالغ مرتفعة من أجل شراء المعدات و إعداد البرامج و تدريب العاملين ،إلا أن أداء الخدمة الإلكترونية يقلل من تكاليفها مقارنة بالإدارة التقليدية ، حيث

[1] فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2013 ، ص58 ص59.

[2] حجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص 165.

[3] ضيف أحمد، بن موسى محمد، الحكومة الإلكترونية (السياق التاريخي، تقويم المسعى والتحدي التفعيل) مجلة الاستراتيجية والتنمية، م2 ، العدد الخامس، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2007، ص 155.

يؤدي إلى التقليل من عدد الموظفين ، و يعني الإدارة من استعمال الأوراق والأدوات المكتبية الأخرى المستخدمة في أداء الخدمة ، و هو ما يوفر بذلك الأموال على الإدارة[1].*

### 3. القضاء على البيروقراطية العمل الإداري

حيث بفضل الإدارة الإلكترونية يتم التخلص من البيروقراطية التعقيدات الإدارية التي تعذب أصحاب المصالح، كما تقضي على كمية النماذج الورقية المتداولة وعلى المستندات والتوقيعات المطلوبة لاستيفائها، كما أنها تقضي على التحيز في المعاملات بين المنتفعين بالخدمات العامة من خلال إتباع إجراءات محددة من خلال نظام الإدارة الإلكترونية.

### 4. الاعتماد على الموظفين ذات نوعية متخصصة

فالموظفين في الإدارة الإلكترونية خصائصهم تختلف تماما، حيث يطلب فيهم مؤهلات وخبرات علمية في مجال تقنية المعلومات فلم يعد المطلوب منه أن يلم بعلوم الحاسوب بل بالتخصصات دقيقة مرتبطة بوضع برامج المعلوماتية و هذا سواء كان الموظف محاسبيا أو قانونيا أو هندسيا، وضرورة توظيف موظفين مختصين في الصيانة و إصلاح الأعطال الخاصة بالشبكة الإلكترونية، و مختصين في تأمين و حماية الشبكات من الاختراق و السرقة و الإتلاف و التدمير، وبفضل الإدارة الإلكترونية بذلك سيتم استقطاب و اختيار الموظفين بطريقة محايدة تقوم على أساس الكفاءة والخبرة دون اعتبارات شخصية، و بتوظيف المختصين بهذه الطريقة سيقلل من الفساد الإداري واستهتار بعض الموظفين في عملهم لأن التوظيف يشترط الكفاءة، بل ويمكن حتى الدولة من القضـاء على الفساد في المجتمع من خلال توظيف الأشخاص المعروف عنهم اختراقهم لأنظمة المعلومات وهذا باستقطابهم و جعلهم يخدمون المصلحة العامة[2].

### 5. الاعتماد على نظام الحضور والانصراف للموظف

و هذا لما تطبقه من نظام قاعدة بيانات تحفظ فيها حركة الموظفين اليومية، و جداول العمل الخاصة بالموظفين و الأقسام و الوظائف إلى جانب الإجازات الرسمية، و اسم الموظف و الإدارة التي يعمل بها و غيرها، ومن خلال تطبيق برنامج الاتصال بالقارئات، و سحب البيانات أوتوماتيكيا الذي يمكن الإدارة من مراقبة تحركات الموظفين

[1] حجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2007، ص165

[2] جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الحوار الفكري ، م 02 ، العدد الخامس عشر جامعة أحمد دراية أدرار مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية و العلوم الاجتماعية ، الجزائر جوان 2007 ،ص694.

أثناء الدوام الرسمي، حيث يمكن له التعرف على الموظفين من خلال الصورة الشخصية و بصمة الأصبع المخزنة في قاعدة بيانات النظام، إلى جانب تطبيق نظام الحضور و الانصراف الإلكتروني الذي يمكن من خلاله، معرفة مواعيد الدوام للموظفين و الإجراءات و العطل الرسمية لهم و معرفة تحركات الموظفين، حيث تخزن كل هذه الأمور و بسرعة فائقة لمدة تصل لسنة، ويتم التعرف على ذلك من خلال بطاقة يتم تمريرها من طرف الموظف صباحا و مساء[1]. وبهذه الطريقة سوف يتم التخلص من التهرب من العمل والكسل والاستهتار وغيرها من الظواهر السلبية والمرضية في الإدارة.

### 6. العقود الإدارية الإلكترونية:

العقود الإدارية هي التي تكون الجهة الإدارية طرفا فيها حيث يحكمها القانون الإداري ويراقبها القضاء الإداري ويكون أحد أطرافها أشخاص القانون العام (الدولة أو الوزارة) حيث يتعلق العقد بنشاط موفق عام، ويتم إبرام هذا العقد وفق القانون العام، وقد يلتزم فيها المتعاقد بخدمة عامة الجمهور مقابل رسم أو أجر أو يقوم بأعمال معينة (بناء، ترميم...) أو توريد (أغذية، معدات...) وغيرها من العقود، بظهور الإدارة الجديدة في الحكومة الالكترونية أصبح ذلك يتم عبر الانترنت، حيث تقوم هذه الطريقة على بناء شبكة متكاملة للمعاملات الخاصة بالتوريدات الحكومية ومعها الموردين المسجلين في هذه التوريدات، ومن خلال هذه الشبكة إدارة المخزون الحكومي بشكل كامل والقيام بعمليات الشراء إلكترونيا.

### 7. الاستدعاء الإلكتروني:

تقوم الإدارة الحكومية باستدعاء الموظف أو تنبيهه بوصول رسالة معينة أو الإخطار بضرورة الحضور في معاد ومكان معين و هذا مما تملي عليه طبيعة بعض الأعمال منها و هذا من خلال شبكة الهاتف المحمول أو برنامج معلوماتي معين، يمكنها من إرسال و استقبال الرسائل الكترونيا، و من خلال هذا الأسلوب يتم إضافة عملاء جدد بذكر أسمائهم و رقم هاتفهم الجوال و قاعدة بيانات عامة تخزن في قاعدة بيانات النظام و ترسل الإدارة بذلك لكل من هو مسجل في قاعدة بياناتها برسالة قد يكون مضمونها واحد من أجل الحضور لميعاد، أو برسائل

[1] حجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، المرجع السابق، ص 93 و97.

متفرقة بمضمون مختلف لكل في النظام[1]، هذا ما يسمح للإدارة الحكومية بالتعامل مع موظفيها خارج مقر العمل على وجه السرعة، كما يمكنها من استدعاء عملائها والأشخاص المرتبطين بها في أي وقت.

### 8. التصويت الإلكتروني:

الإدارة الإلكترونية تجعل العملية الانتخابية أكثر سهولة من إعداد للجداول وبطاقات ممغنطة وغيرها وتوفير البيانات والمعلومات الدقيقة عن الدوائر الانتخابية كما يمكن أن تستخدم في عملية التصويت وتحقيق النزاهة[2].

### 9. تحسين العلاقات داخل المنظمة:

حيث تساعد الإدارة الإلكترونية في إعادة النظر في العلاقات الهرمية بين الهياكل الإدارية وذلك عبر انتشار كفاءات والرفع من درجة التنسيق الأفقي والعمودي بين مختلف الوحدات الإدارية وذلك من خلال وضع بنوك للمعلومات الخاصة والمشتركة فيما بينهما لتبادل المعلومات الخاصة والمشتركة فيما بينهما لتبادل المعلومات بشكل سليم دون اتباع للإجراءات فالفعالية والقدرة على معالجة والتخزين وكذا السرعة في التواصل والمرونة التي تطبع الإدارة الإلكترونية سهلت إمكانية تجاوز معوقات المركزية في اتخاذ القرار[3].

ومن خلال هذه الإمكانيات التي تتميز بها الإدارة الإلكترونية التي وفرتها مثل سرعة أداء الخدمات للعملاء مع الحفاظ على جودتها و نقل الوثائق إلكترونيا بشكل أكثر فعالية و تقليص الأخطاء و نظرا لسهولة و يسير النظام و دقته، أدت إلى نقلة نوعية وتطور في سرعة وفعالية عمل الجهاز الإداري، بالإضافة إلى الشفافية والنزاهة التي تتضمنها تكنولوجيا المعلومات كآلية لتقديم الخدمات و التي تمثل في مجملها شروطا تبنى على أساسها الخدمة الرشيدة ذات الجودة العالية مما يساعد على الحد من الفساد الإداري الذي عرفته المؤسسات سابقا.

---

[1] جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، المرجع السابق، ص 65.

[2] راضية سنقوقة، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام ، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية ، م 5 العدد الثاني عشر ، جامعة الحاج لخضر باتنة 1 ، الجزائر ، جانفي 2018 ، ص 594.

[3] سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017، ص 22.

## المطلب الثاني: دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري

تلعب المرافق العامة دورا هاما في حياة الأفراد وذلك في كونها تقدم الخدمات التي تتعلق بها حياة الأفراد، ومن ثم فان استمرار أداء هذه المرفق في أداء أعمالها بانتظام أو إطراء يمثل أهمية كبرى، ولذلك فإننا سوف نبين في هذا المطلب دور نظام الإدارة الالكترونية على تأكيد تسير المرفق العام بانتظام أو إطراء وتفعيل مبدأ المساواة التي تحكم المرافق العامة مع النظام الالكتروني.

### الفرع الأول: دور نظام الإدارة الإلكترونية في تسير المرفق العام بانتظام واضطراد:

. الاستمرارية والاستقرار المرافق في أداء أعمالها بصورة منتظمة لإشباع الحاجات العامة للأفراد التي ال غنى عنها لكونها تقوم بأداء خدمات أساسية لهؤلاء الأفراد يتوقف عليها إلى حد كبير تنظيم شؤون حياتهم ومن ثم فإن تعطل هذه المرافق يؤدي إلى إخلال واضطراب في حياة الجمهور، وذلك مثلما يحدث عند انقطاع المياه أو الكهرباء عن المنازل، أو تعطل وسائل الموصلات العامة[1].

. يساهم ويساعد نظام الإدارة الإلكترونية على هذا المبدأ بصورة أكبر من النظام التقليدي، حيث يستطيع الفرد صاحب الخدمة أن يحصل عليها وذلك في أي وقت من الأوقات من خلال دخوله على الموقع الإلكتروني للجهة الموجودة بها الخدمة، فالفرد الذي يريد استخراج رخصة البناء مثلا يستطيع الدخول على الموقع الإلكتروني وذلك للاطلاع على كافة الاشتراطات والشروط اللازمة لاستخراج هذا الترخيص[2].

. ففي هذا النظام يستطيع الفرد الحصول على الخدمة المرفقية أو المعلومة الرسمية ليطلع على القانون أو نظام أو الإجراءات التي يسعى إليها في أي وقت يشاء، بدلا من انتظار مواعيد فتح المكاتب الإدارية وتواجد الموظفين في اليوم التالي.

كما يمكن للمواطن الحصول على المعلومات المطلوبة عن طريق الهاتف المبرمج الذي يعمل تلقائيا للرد على استفسارات العملاء في أي وقت، ويستطيع الموظف حتى من بيته وخارج نطاق أوقات العمل الرسمية أن يرد على استفسارات المواطنين التي يرسلونها من خلال البريد الإلكتروني إلى الإدارة التي يعمل بها[3].

---

[1] عصام عبد الفتاح، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المرجع السابق، ص 91.

[2] نفس المرجع، ص 92.

[3] ربيع نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الإلكترونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019، ص 69.

ويتجلى دور تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مبدأ دوام سير المرفق العام في تأكيد هذا المبدأ وتطويره إلى الأفضل، حيث سهولة أداء الرسوم الأزمة للانتفاع بخدمة المرفق، واستمرار أداء المرفق لخدماته في كل وقت.

نظام الإدارة الإلكترونية سوف يقلل من خطورة إضراب الموظفين وتحملهم لمسؤولياتهم الجنائية والمدنية والتأديبية، مما يترتب على إقرار هذا المبدأ الهام نتائج متعددة منها منع تنظيم إضراب الموظفين ولا شك أن تقديم الخدمات الإلكترونية وفق برنامج معد مسبقا دون تدخل من جانب الموظفين أو بتدخل يسير من عدد قليل منهم من شأنه أن يقلل من خطورة الإضراب[1].

كما يؤدي نظام الإدارة الإلكترونية إلى تعامل المنتفعين مع المرفق وهم مطمئنون إلى عدم سماعهم لمقولة (إن مواعيد العمل قد انتهت، أو نحو ذلك) فالفرد يمكن أن يدخل إلى الشبكة المعلومات ولو في منتصف الليل لمعرفة الإجراءات والمعلومات الخاصة بإنجاز معاملة أو قضاء مصلحة له لدى المرفق[2].

ويترتب على هذا المبدأ عدة نتائج هامة منها منع إضراب ومنع الاستقالة الموظفين، فإن التزام المرفق العام بتطبيق نظام الإدارة الإلكترونية تأكيد على تطبيق مبدأ الشفافية في التسيير من خلال ما يلي:

. إلزام الإدارة بتزويد الجمهور بالمعلومات الكافية عن إدارة الشؤون العامة (الالتزام بإعلام).

. ضمان حق الوصول والاطلاع والحصول على البيانات والمعلومات والوثائق المتعلقة بإدارة الشؤون العامة.

. ضمان حق الوصول والاطلاع على اجتماعات والمداولات الحكومة والمداولات الإدارية.

. ضمان حق تسبيب القرارات الإدارية والمشاركة في صناعة القرارات.

. ضمان حق الوصول والاطلاع على عناصر الذمة المالية لكبار السياسيين والإداريين.

. تتميز الإدارة الإلكترونية كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول بخاصية الاستمرار و التفاعل الآني، و بالتالي فإن الاعتماد على أنظمة الإدارة الإلكترونية في نشاط المرفق العام يضفي بعدا جديدا لمبدأ الاستمرار المرفق العام[3]، فالدوام المنظمات العامة تقدم خدماتها دون انقطاع ليلا و نهارا حيث يمكن للمواطن طلب خدمات

---

[1] ربيع نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 70.

[2] حماد مختار، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وأعمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016، ص73.

[3] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ، 2019 ص 220

المرفق الإلكتروني والحصول عليها في أي وقت ومن أي مكان، ولا يتقيد بمواعيد فتح مكاتب المرفق والحضور موظفيه ويمكن للمواطن مراجعة المرفق عبر البوابات الإلكترونية و ذلك يؤدي التخلص من البيروقراطية والانحرافات الإدارية التي تشكل فساد إداري، فإتاحة الخدمات الإلكترونية تسهل حياة المواطنين في تقديم طلباتهم و الحصول على الوثائق و النماذج المتاحة على الشبكة الإلكترونية بكل سهولة وسرعة، إذن الخدمات أو تطبيق الإدارة الإلكترونية تأكد على مبدأ سير المرفق العام بانتظام و استمرار و ذلك يساعد على التخلص من التعقيدات و الفساد الذي كان في المرافق سابقا.

. ومن جهة أخرى سيؤدي نظام الإدارة الإلكترونية إلى التغلب ولو بشكل متدرج على مشكلة الوساطة والمحسوبية التي نخر سوسها في عظام الإدارة الحكومية التقليدية الذي أدى في الكثير من الأحيان إلى انهيارها بعد انتشار الفساد الإداري بها ومرتبط بها من الرشوة وتمييز بالمخالفة لمبدأ مساواة أمام المرفق العام[1].

**الفرع الثاني :دور نظام الإدارة الإلكترونية في تفعيل المساواة.**

يقصد بهذا المبدأ أن يقدم المرفق العام خدماته إلى من يطلبها من الأفراد بنفس الشروط المقررة لتقديم الخدمة دون تمييز بينهما، ومعنى أن المرافق العامة يجب أن يلتزم بالمساواة في التعامل مع المستخدمين له، بحيث يكونون في مركز قانوني متماثل في الانتفاع بخدماته، وتحمل نفقات الانتفاع، المساواة المقصودة هنا المساواة القانونية التي تعني وجود معاملة المرفق العام لطالبي الانتفاع بخدماته على قدم المساواة إذا كانت مراكزهم القانونية التي يتواجدون فيها متماثلة

إن تطبيق النظام الإلكتروني يدعم مبدأ المساواة، لأن تقديم الخدمة آليا يساعد على الحد من الحالات المحاباة والوساطة في تقديم الخدمات، وبالتالي سيؤدي نظام الإدارة العامة الإلكترونية إلى الحيادة في تقديم الخدمة والقضاء على الكثير من الممارسات التي تمس بمبدأ المساواة في الانتفاع من الخدمات المرافق العمومية، لأن النظام الإلكتروني سيجعل جميع المتعاملين مع المرافق العامة متساويين في إتباع إجراءات الحصول على هذه الخدمات[2].

[1] مراكشي محمد لمين، فقاير فيصل، الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الابداع، م2 ، العدد الثامن، جامعة البليدة، الجزائر، 31 ديسمبر 2017، ص 187.

[2] زان مريم، دور الحكومة الإلكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها، مجلة البحوث السياسية والإدارية، مجلد7، العدد 12، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018/10/10، ص 56.

نظام الإدارة الالكترونية يجعل مبدأ المساواة أمام المرفق العام محقق أكثر في الواقع، من خلال تقديم الخدمات الكترونيا، فالأفراد يمكنهم الحصول على خدمات المرفق من خلال تقنيات الإدارة الالكترونية التي تعتمد على برامج آلية لا تميز بين مستعملي النظام[1].

– إن في التعاملات الالكترونية لن يكون طالب الخدمة في مواجهة الموظف في شكل مباشر وبالتالي لن يكون هناك مجالا للتعقيدات الإدارية والتفرقة والمعاملة التمييزية بين المنتفعين من خدمات المرفق العام وهذا مما يساعد على القضاء على المحسوبية والرشوة وغيره من مظاهر الفساد الإداري.

– كما يحقق التعامل الالكتروني حياد المرفق العام كأحد الشروط المرتبطة بمبدأ المساواة أمام المرفق العام، ويقصد به إدارة شؤونه بطريقة موضوعية بصرف النظر عن الاعتبارات الشخصية من أجل ضمان الكفاءة وتحقيق الصالح العام، وتوزيع الخدمات على كافة المستحقين دون تمييز بسبب الاعتبارات السياسية أو العرقية أو الجغرافية[2].

– وتدعم شبكة الانترنت كوسيلة الاتصال مبدأ المواساة، لئلا يعتمد تحديد رسوم استخدام الشبكة على المسافة أو المدة أو الحجم الرسالة حيث أن الرسالة الالكترونية غير الانترنت تكون مجانية أو بنفس الرسوم لجميع الأفراد.

– ولي تحقيق مبدأ المساواة للإدارة الالكترونية للإفراد أمام المرفق العام لابد من التركيز على ، الدراية الالكترونية و محاباة المرافق العامة إذا غالبا ما تعاني هذه المرافق من مواجهة التيارات السياسية وتحول دون تمويلها لاقتناء تجهيزات ضرورية للإدارة الالكترونية، و بالتالي لابد أن تقوم دولة بوضع خطة استراتيجية تعمل على تكريس هذا المبدأ كمساعدة الفقراء في امتلاك أجهزة الحاسوب و استخدام الانترنت للحصول على الخدمة العمومية عن طريق توفير أماكن وأكشاك في المناطق العمرانية وتزويدها بالأنترنت ولابد من مراعاة ذلك في تخطيط العمراني ولا يحرم أحد من الخدمات المرفقية بسبب ظروفهم الاقتصادية و الاجتماعية وبسبب الأمية وهنا لابد التحدث عن الفجوة الرقمية و الأمية الالكترونية وكيفية بناء مجتمع المعرفة وحيادة المرافق العامة[3].

– تطبيق الادارة الالكترونية في الادارة العامة، يلزمها بالالتزام بمبدأ المساواة، فهي لا تلغي الطرق التقليدية في الوصول إلى الخدمة العمومية (الهاتف، البريد، الشباك...) بل تعمل على تطوير الخدمات الإدارية بوسائل

[1] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 222.

[2] نفس المرجع، ص222.

[3] راضية سنقوقة ، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام ،المرجع السابق ص 592.

الالكترونية بالموازاة مع التقليدية، ربحا للوقت وتحسبا لنوعية الخدمة، كما تعمل على تحسين الأساليب التقليدية للوصول إلى الإدارة، احتراما لمبدأ المساواة بين الأفراد المستعملين للأنترنت والأفراد غير مستعملي الأنترنت[1].

– يتأكد ذلك من خلال النصوص القانونية التي تسمح باستعمال أسلوب الإدارة الالكترونية في التسيير الإداري العمومي، حيث ورد على سبيل مثال في المادة 03 من القانون رقم 15-04 دون إخلال بالتشريع المعمول به، لا يلزم أيا كان القيام بتصرف قانوني موقع الكترونيا " ويتبين أن عدم إلزام الإدارة بتوقيع تصرفاتها الكترونيا أنها غير ملزمة بإجراء تصرفاتها القانونية الكترونيا، عدم التزام الإدارة العمومية باستعمال أدوات الإدارة الالكترونية وإنما تركت لها السلطة التقديرية في استعمالها[2].

– إن تطبيق الإدارة الالكترونية له أثر على مبدأ المساواة الأفراد أمام المرفق العام، ونبين تأثيرها من خلال:

– يؤدي نظام الإدارة العامة الإلكترونية أو الحياد الإلكتروني إلى التغليب ولو بشكل مندرج على مشكلة الوساطة أو المحسوبية والفساد الإداري بشكل عام.

. انفراد الإنترنيت من بين الوسائل الاتصال بعد تحديد رسم لها يعتمد على المسافات أو المدة أو الوقت أو الحجم الرسالة، بالمكالمة الهاتفية من واشنطن إلى الجزائر من باريس إلى القاهرة تخضع لتعريفه منظمة تعتمد على مدة المكالمة ووقتها ولكن الرسالة الإلكترونية أو حتى المكالمة الهاتفية التي تتم عبر الإنترنيت تخدم مجانا للمستخدم.

. وقد لوحظ أن أغلب الصعوبات المتعلقة بمبدأ المساواة بين طالبي الانتفاع بخدمات المرفق العام، وإنما ترجع في معظمها إلى الرسوم الواجب دفعها للحصول على خدمات المرفق العام، وإنما ترجع في معظمها من خلال الإدارة العامة الإلكترونية.

بالتالي فإن الإدارة الإلكترونية ستجعل جميع المتعاملين مع الخدمة العمومية متساوين في إتباع إجراءات الحصول على هذه الخدمات، ويعلق المواطن أمال كبيرة على نظام الإدارة الإلكترونية في تحقيق مبدأ المساواة أمام الخدمة العمومية بصورة علمية، وذلك بمنع أو التقليل من التمييز بين الأفراد على أساس العلاقة الشخصية أو العلاقات القرابة والطائفية، والانتماء السياسي وغيرها من مظاهر الانحرافات الإدارية والأمور التي يمنعها مبدأ حياد المرفق العام[3].

[1] ربيع نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الإلكترونية، المرجع السابق، ص 75.

[2] نفس المرجع، ص 76.

[3] مراكشي محمد لمين، فقاير فيصل، المرجع السابق، ص 188.

## المبحث الثاني :أسلوب الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري.

تعتمد الإدارة الإلكترونية إلى تقنيات و أساليب حديثة في تقديم خدمتها للرفع من كفاءتها وتحسين جودتها مما لها هذه الأساليب دور في تقليل و مواجهة الانحرافات و التعقيدات الإدارية، كأسلوب الرقابة الإلكترونية في مراقبة أداء الإدارة وتصحيح أخطاءها و تعتمد أيضا على أسلوب التوقيع الإلكتروني للتخفيف عبء الإدارة من التزوير وبعض صور الفساد الإداري، بالتالي سنتطرق في هذا المبحث على أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري في المطلب الأول و مطلب الثاني أسلوب التوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري.

### المطلب الأول :أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.

تعد الرقابة الإلكترونية إحدى الأساليب الحديثة في الإدارة الإلكترونية لحل المشكلات الإدارة في الكشف الإساءة للوظيفة والتسريب البيانات والرقابة الإلكترونية تستخدم وسائل حديثة وفق التطورات التكنولوجية للكشف عن الانحرافات الموظفين ومتابعة نشاطهم في الإدارة العامة، بتالي سنتولى في هذا المطلب إلى مفهوم الرقابة الالكترونية في الفرع الأول ودور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري في الفرع الثاني.

#### الفرع الأول :مفهوم الرقابة الإلكترونية.

**تعريف الرقابة الإلكترونية:**

تعرف بأنها عملية تهدف إلى متابعة وملاحظة الأنشطة والمعاملات وأداء العاملين في المنظمة، بهدف كشف الانحرافات، من خلال استخدام الحاسوب والوسائل التكنولوجية الحديثة لتحقيق الأهداف المنشودة لإيجاد نظام ذي ميزة تنافسية عالية[1].

وتعني الرقابة الالكترونية أو الرقابة بالحاسوب اعتماد النظام الرقابي على استخدام الحاسوب في ممارسة العملية الرقابية وفق برامج حاسوبية تعد خصيصا لهذا الغرض بما يحقق الاقتصاد في الجهد والوقت والتكلفة في الوصول إلى النتائج المطلوبة بأقل ما يمكن من المخاطر وبدقة أكبر[2].

وعرفت أيضاً بأنها الرقابة المبرمجة باستخدام المعايير والقواعد والإجراءات، وضوابط نظام الرقابة، للتأكد من أن المنظمات بشكل عام التزمت من تطبيق هذه الضوابط ونفذتها بشكل صحيح لتحقيق أهداف الاستراتيجية.

---

[1] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 70.

[2] أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة مكتب المفتش العام، على الموقع الإلكتروني http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1234%5Cph1.pdf

كما عرفت الرقابة الإلكترونية على أنها عملية قياس وتصحيح أداء الأنشطة المسندة للمرؤوسين بغية التأكد من أهداف المؤسسة والخطط التي صممت للوصول إليها قد تحققت فعلا[1].

تستخدم الرقابة أساليب التفتيش والفحص الإلكتروني من بعض الأطراف المتكاملة مع المنظمة كما يمكن أن يتم تصميم أساليب إليكترونية لمراقبة جودة أداء الأعمال بالمنظمة، بالإضافة إلى تصميم أساليب مبتكرة للمراجعة ويمكن إعداد التقارير الإلكترونية التفصيلية عن الأنشطة المختلفة للمنظمة كتقارير حركة المواد أو إعداد تقارير حسب الطلب، وقد يتطلب الأمر إظهار معلومات خاصة مطلوبة عن أي حالة معينة أو موقف معين.

ويمكن تحديد أهم مجلات مراقبة الإدارة الإلكترونية على نحو التالي:

- **الرقابة على الموارد المادية** :تشمل نواحي الرقابة على المخزون وتستهدف ألا يكون المخزون أقل من اللازم أو أكثر من لضمان جودة الرقابة على المنتجات الخدمية وغيرها وأيضا الرقابة الفنية على المعدات المناسبة بما يتفق مع نوع وحجم العمل المطلوب.
- **الرقابة البشرية** :ترتبط بأنشطة اختيار العاملين لوضعهم في الأعمال المناسبة والقيام بتدريبهم ووضع معايير تتعلق بتقييم الأداء العاملين.
- **الرقابة على الموارد المالية** :تركز على التدبير المالي اللازم لعملية الإنفاق على أنشطة المنظمة والموارد الأخرى المتعلقة بالإمكانات المادية والقوى البشرية والإعلامية.

**الفرع الثاني :دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.**

إن التطور الكبير في مجال التكنولوجيا المعلومات أصبحت عملية الرقابة تتم بشكل جيد وكفء وبذلك أصبح يطلق عليها الرقابة الإلكترونية فهي تسمح بالرقابة الفورية بمساعدة الشبكة الداخلية للمؤسسة، ومن ثم تقليص الفجوة الزمنية بين الانحراف وتصحيحه، كما أنها عملية مستمرة متجددة تكشف عن الانحراف أولاً بأول، من خلال تدفق المعلومات والتشبيك بين المديرين والعاملين والموردين والمستهلكين، وهذا ما يزيد قدرة الرقابة الإلكترونية على توفير إمكانية متابعة العمليات المختلفة وسير القرارات المتنوعة وتصحيح الأخطاء في كافة أنواع

[1] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي المرجع السابق، ص93.

المؤسسات[1]، وهو ما يؤدي إلى زيادة تحقيق الثقة الإلكترونية والولاء الإلكتروني، سواء بين العاملين و الإدارة أو بين المستفيدين و الإدارة، مما يعني أن الرقابة الإلكترونية تكون أكثر اقتراباً من الرقابة القائمة على الثقة[2].

فالرقابة الإلكترونية تعتبر أكثر قدرة على معرفة المتغيرات الحاصلة بالتنفيذ أولا بأول، من خلال رصدها للانحرافات خلال التنفيذ، وإطلاع الإدارة عليها، ما يمكنها من التعرف على مواطن الخلل قبل وخلال التنفيذ واتخاذ الإجراءات المناسبة لتصحيحها، وذلك لما تتوفر عليه الرقابة الإلكترونية من خصائص تساهم في محاربة الفساد الإداري:

- تستطيع الرقابة الإلكترونية الحد من المفاجآت وتحديد الانحرافات، بوقت حدوثها وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال، البرامج الرقابية المستخدمة دون الحاجة للتدخل البشري.
- توفر الرقابة الإلكترونية عنصر أساسيا، لإيجاد نظام عمل يركز على الجوانب المؤثرة على أداء الجهات التنفيذية في المنظمة، والتي حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- تعد الرقابة الإلكترونية ، إحدى الوسائل الحديثة، لحل المشكلات التي أفرزتها التطورات التكنولوجية الحديثة، في الكشف الإساءة الوظيفية ، وتسريب البيانات[3].

فلا شك أن عملية الرقابة الإلكترونية تحقق استخداماً فعالا لأنظمة وشبكة المعلومات القائمة على الانترنت بكل ما يعنيه من فحص وتدقيق ومتابعة آنية وشاملة وهذا ما يحقق لها مزايا كثيرة يمكن تحديدها كآلاتي:

- تحقيق الرقابة بالوقت الحقيقي وفي الآن لابد من الرقابة القائمة على الماضي، وهي تحقق الرقابة بالنقرات بدلا من الرقابة بالتقارير.
- أنها تحقق الرقابة المستمرة بدل من الرقابة الدورية بما يولد تدفق مستمرا للمعلومات الرقابية في كل وقت بدلا من الرقابة في كل وقت بدلا من الرقابة المتقطعة لإجرائها أوقات متباعدة وبشكل دوري[4].

---

[1] موسى عبد الناصر ومحمد قريشي، مساهمة الإدارة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، المرجع السابق، ص 95.

[2] عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات الأمريكية المتحدة، المرجع السابق، ص 31.

[3] رجيف نصيرة، قوادرية خديجة، تطبيق الحكومة الإلكترونية و دورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين (Maturity (Moon ) ؛ مجلة الدفاتر البحوث العلمية ، م 6 ، العدد الثاني ، المركز الجامعي بتيبازة ، الجزائر، .ديسمبر 2018، ص39.

[4] محمد ياسين مختار بن داود، لعشاب مريم، المرجع السابق، ص621.

- تحفز الرقابة الإلكترونية العلاقات العامة على الثقة الجهد الإداري المطلوب العمل عن بعد وهنا يتجاوز العمل صيغة تحديد المكان والزمان لإنجاز العمل أي أن العمل ينجز من دون الاحتكاك مع موظفي التشكيل التنفيذي، فيمكن للمراقب أو المفتش أن يؤدي عمله من أي مكان دون الحاجة إلى الحضور في الموقع العمل وهذا يجنبه الكثير من المخاطر.
- يمكن الاعتماد على البرامج الرقابية في تحديد الانحرافات وإعطاء التنبيه بشكل إلكتروني من خلال البرامج الرقابية دون الحاجة إلى تدخل المفتش في عمليات البحث والتحري.
- يركز على الجوانب المهمة والحساسة المؤثرة على أداء التشكيلات التنفيذية والتي تكون حاسمة في تحديد فشل ونجاح المنظمة.
- تحديد ما هو مرضي أو غير مرضي من الأداء من النواحي المختلفة للوصول إلى حكم عام على أداء المنظمة ككل، باستخدام المقاييس والمعايير المناسبة لقياس الأداء وحسب طبيعة المنظمة في نواحي مختلفة[1].

تمكن من الرقابة على البيئة الخارجية وتوفر معلومات عن انطباعات الفئات المستهدفة حول منتج المؤسسة، وكذا نتيح المعلومات عن الموردين والعملاء والمنافسين، فكل التغيرات التي تحدث في سوق المؤسسة قد تؤثر في طبيعة ومستوى النشاط الداخلي.

- تتيح الشفافية والمشاركة في إدارة أعمال الإدارة الإلكترونية، فقد يساهم نشر نتائج الرقابة بين أفراد المؤسسة في تفادي الوقوع في أخطاء مماثلة، كما يحفز المجموعات الأخرى على تحقيق الانجاز المماثل لإنجاز الفرق التي كشف الرقابة عن أدائها المتميزة.
- توفر الثقة والأمان للإدارة، وتحقق المستوى العالي من السيطرة من البداية[2].
- إن استخدام الأنظمة الإلكترونية سيفعل موضوع الشفافية للأجهزة التنفيذية و ستكون نشاطاتها واضحة للأجهزة الرقابية بالتالي ستعمل على تحديد بؤر الفساد الإداري ، و إلى زيادة الأنظمة دعم القرار و تسهيل عمل الأجهزة الرقابية و ستؤدي إلى القضاء على مكامن الفساد الإداري ، كما تسهل الرقابة الإلكترونية في تسهيل الربط بين المستويات التنظيمية و توفير قنوات اتصال فاعلة و سريعة حيث يعمل التنبيه الإلكتروني على وجود انحرافات ، مما يؤدي إلى المعالجة الفورية و توفير الكثير من الوقت والتكلفة، نظراً لتوفر المعلومات

[1] بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2015، ص358.

[2] بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، المرجع السابق، ص 75.

من خلال قواعد معلومات تتميز بسهولة الوصول و التي تعمل على إزالة الغموض عن الكثير من القضايا وتمكن من الرقابة بكفاءة و فعالية ، مما يحد من انتشار الفساد الإداري بنسب معتبرة[1].

## المطلب الثاني: التوقيع الإلكتروني

يعتبر التوقيع الإلكتروني من بين الأساليب التي اعتمدتها الإدارة الإلكترونية في طريقها لمكافحة الفساد الإداري، سعيا منها لتحقيق الشفافية والنزاهة والجدية في العمل وكذا لتكثيف الرقابة على الموظفين باستخدام الوسائل التكنولوجية التي من شأنها تسهيل عملية إثبات الأعمال غير الشرعية واكتشاف مرتكبي الأعمال والتأكد من مصداقية الأشخاص والمعلومات والقرارات، فباللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني خطت الإدارة الإلكترونية خطوة نحو مكافحة بعض مظاهر الفساد الإداري.

### الفرع الأول: تعريف التوقيع الإلكتروني وصوره:

سنحاول من خلال هذا الفرع التطرق إلى مفهوم التوقيع الإلكتروني وأهم صوره مع إبراز الدور الذي يلعبه في مكافحة الفساد الإداري .

#### أولا: تعريف التوقيع الإلكتروني:

وهنا سنتطرق إلى تعريفه فقها وكذا تعريفه في القانون.

**فقهيا:** "هو عبارة عن علامة أو إشارة يضعها من ينسب إليه المحرر، ويوقع عليها عادة بالإمضاء وذلك بكتابة الاسم واللقب، كما يحتج به عليه ."وقد يكون بالختم أو ببصمة الأصبع ويشترط أن يكون دالا على صاحبه ويميزه[2] كما عرفه بعض الفقهاء التوقيع الإلكتروني: "بأنه مجموعة من الإجراءات والوسائل يتم استخدامها عن طريق الأرقام أو الرموز مميزة لصاحبها"[3].

عرفه بعض الفقهاء التوقيع الإلكتروني" :بأنه مجموعة من الإجراءات التقنية التي تسمح بتجديد شخصية من تصدر عنه وموافقته على مضمون التصرف الذي يصدر التوقيع بمناسبته."

عرفه البعض الآخر بالعلامة أو رمز متمايز يعود على شخص بعينه، من خلاله يعبر عن الشخص عن إرادته ويؤكد حقيقة البيانات المتضمنة في المستند الموقع عليه.

---

[1] . راجيف نصيرة، قوادرية خديجة، المرجع السابق، ص40.

[2] بوزيد كرمية، التوقيع الإلكتروني في القرار الإداري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر ،2014/2015 ص 10.

[3] أسامة بن غانم العبيدي، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 56، 2012، ص 145.

ببساطة التوقيع الإلكتروني هو" :شهادة رقمية تحتوي على بصمة إلكترونية للشخص الموقع توضع على وثيقة لتأكد منشأها وهوية موقعها."

يعرف أيضا بأنه" :أي طريقة تستخدم لتعيين هوية حائز التوقيع بالنسبة لرسالة البيانات ولتبيان موقفه على المعلومات الواردة في رسالة البيانات[1]

**تشريعيا** :لم يعرف المشرع التوقيع الإلكتروني.

هو العنصر الثاني من عناصر الدليل الكتابي المعد أصلا للإثبات وهو شرط أساسي لصحة الوثيقة سواء كانت إلكترونية أو ورقية [2].

2من ق.م بأن" العقد العرفي الصدر ممن كتبه ورثته أو / ولهذا نص المشرع في م327 وضع عليه بصمة أصبعه ما لم يذكر صراحة ما هو منسوب إليه، أما أن الخط أو الإمضاء أو البصمة هو لمن تلقوا منه هذا الحق."

وبذلك يكون المشرع قد اعترف صراحة بالتوقيع الإلكتروني، وذلك استكمالا اعترافه بحجية الكتابة في الشكل الإلكتروني، وذلك تماشيا مع إفرازات عهد التكنولوجيا الذي أدخل وسائل حديثة في إبرام العقود والتوقيع عليها إلكترونيا.

وانطلاقا مما سبق فيتضح أن المشرع الجزائري لم يعرف التوقيع الإلكتروني، غير أنه وبالرجوع إلى القوانين المقارنة والتي نجدها اهتمت إما بالوسائل التي يتم بها التوقيع وإما بالوظائف والأدوار التي يضطلع بها التوقيع.

**ثانيا :صور التوقيع الإلكتروني**

نظرا للتطور المذهل في وسائل الاتصال فقد تعدد صور التوقيع الإلكتروني بحسب الوسيلة أو التقنية المستخدمة في إنشاء التوقيع وتتمثل أهم صور التوقيع الإلكتروني في:

**1-التوقيع البيومتري:**

هي التسمية المستمدة من كون هذا التوقيع يعتمد على علم" البيومترولوجي "الذي يهتم بدراسة المميزات خاصة لكل إنسان، من بصمات أصابع وشفاه أو بصمة قزحية العين أو الصوت، والمميزات التي تميز مظهر الخارجي

[1] بن غرابي سمية، عقود التجارة الإلكترونية ومنهج تنازع القوانين، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، الجزائر 2009/11/05، ص 167.

[2] برني نذير، العقد الإلكتروني على ضوء القانون المدني الجزائري، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر 2006، ص 55و56.

للإنسان كدراسة خطه أو قياس درجة ضغط اليد على القلم وكمية الاهتزازات الصادرة عنها أثناء والكتابة، وكل الصفات الطبيعية والسلوكية للإنسان والجسدية والتي تختلف من شخص لآخر، حيث يتم تخزن هذه الصفات للشخص الموقع عن طريق برامج معلوماتية معينة تشفر وتخزن في الحاسوب[1].

**التوقيع الرقمي:**

يعتمد أساسا على تحويل الكتابة العادية إلى معادلات رياضية باستخدام معادلات بدورها تمكن من إعادتها لحالتها الأولى بالطريقة نفسها بموجب معادلة خاصة يجوزها فقط صاحب التوقيع مع حمايته عن طريق التشفير، وذلك توفيرا للثقة في هذا النوع من التوقيع، كونه يضمن للشخص الموقع هويته ويحفظ له المحرر على صورته الأولى دون أن يتعرض إلى أية تعديل أو عبث، لأنه موضوع تحت جهات موثوقة يقوم بمهمة التصديق وخاضعة بدورها للرقابة المباشرة من الدولة[2].

**3-التوقيع بالقلم الإلكتروني:**

وهي طريقة على استخدام قلم إلكتروني حساس، يمكن الكتابة على الشاشة الحاسوب باستخدام برنامج معلوماتي يتيح أخذ التوقيع والتأكد من صحته. إذ يتلقى البرنامج بيانات المستخدم عن طريق بطاقة تحقيق هوية إلكترونية خاصة فيها البيانات الكاملة عن هذا الشخص، ثم تظهر لهذا الأخير تعليمات على الحاسوب يتبعها لغاية ظهور رسالة له على الشاشة تطلب منه كتابة توقيعه باستخدام القلم الإلكتروني داخل مربع مرسوم، فيقوم البرنامج المعلوماتي بالتقاط حركة اليد من حجم الحروف وشكلها ومنحنياتها وغيرها من الصفات، كما يحدد السرعة النسبية التي تجري بها، ثم يقوم بتشفير هذه البيانات والاحتفاظ بها على نحو يتيح استرجاعها واستخدامها عند الضرورة، وذلك بعد أن يضغط المستخدم على أيقونة قبول التوقيع ويقوم الحاسوب بتجميع البيانات.

كما أن هناك صور أخرى للتوقيع الإلكتروني كنقل التوقيع الخطي إلى وثيقة إلكترونية موجودة عبر الأنترنت عبر الماسح الضوئي، وكذا استخدام بطاقات الائتمان الممغنطة ذات الرقم السري لإبرام الصفقات الإلكترونية، وبالتالي فإنه أيا كان الشكل الذي يتخذه التوقيع في صورته التقليدية يمكن تحويله إلى الصورة الإلكترونية[3].

---

[1] حمودي محمد ناصر، العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الأنترنت مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة ط1 ، الأردن،2012 ، ص338 .

[2] المرجع نفسه، ص 377.

[3] المرجع نفسه، ص 340 و341.

**الفرع الثاني :دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري:**

بعدما كانت الأعمال والتصرفات التي تقوم بها الإدارة تكتسب الحجية والرسمية عن طريق التوقيع التقليدي عليها من طرف المدير أو أي موظف المخول له قانونا ذلك بحيث تكون الأعمال والتصرفات الإدارية قابلة للتلاعب فيها وتغيرها من قبل الموظفين داخل الإدارة وبسهولة كبيرة. ويصعب على المسؤولين اكتشاف ذلك وبالتالي ضد هذا الأمر ساهم في انتشار الفساد الإداري بمختلف أنواعه وتملص المسؤولين عنه من العقاب وعدم تحملهم المسؤولية، وبالتالي انتشار الرشوة والتزوير في الوثائق الإدارية[1].

فاللجوء إلى تكنولوجيا التوقيع الإلكتروني أعطى المتعاملين مع الإدارة ثقة وأمان وضمان، فإذا كان الأصل أن التعامل عبر الشبكات الإلكترونية يثير قلق وخوف كثير من الناس الأمر الذي أثار نوعا من انعدام الثقة بهذه الشبكات فإن التوقيع الإلكتروني قضى على ذلك[2] .

[1] برمان نور الدين، مرزوق محمد الأمين، المرجع السابق، ص70 .

[2] المرجع نفسه، ص71 .

# خاتمة

**خاتمة:**

نستخلص في نهاية دراستنا لموضوع دور الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري، الذي أصبح يشكل تهديدا خطيرا على مختلف الأجهزة الإدارية بسبب انتشاره السريع والمخيف في كل أجزائها، وأن الإدارة الإلكترونية عملت على التخلص من المشاكل التي تواجه العمل الإداري التقليدي وتحجب إلى حد ما في محاربة التعقيدات التي سببها الفساد الإداري لمختلف صوره التي تقف عائق على تطور الأنظمة الإدارية، كما أن الفساد الإداري يهدد عمل الإدارة ويجعله من مظاهر التخلف الإداري كالبيروقراطية وسوء التنظيم.

فالإدارة الإلكترونية عملت على تعزيز مبادئ الحكم الراشد من شفافية ومساءلة في التسيير والتنظيم الإداري من خلال توفير المعلومات والبيانات الحكومية والحرص على تدفقها في مواقعها الإلكترونية الخاصة بالحكومة، وبذلك تمكين المواطنين من مراقبة عمل الموظفين والمسؤولين وللتأكد على أنها تتوافق مع القيم الديمقراطية، بالإضافة إلى استعمال التوقيع الإلكتروني واعتباره وسيلة مهمة في إثبات والتأكد من هوية الموظفين وتسهيل المراقبة، وعليه توصلنا في هذا البحث إلى مجموعة من النتائج:

. الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية أصبح ضرورة نظرا للتطور التكنولوجي الذي يشهده العالم.

. أهمية التوقيع الإلكتروني في إثبات وتسهيل الإجراءات وربح الوقت.

. الإيجابيـــات التي فرضتها هاته الإدارة في مجال مكافحة الفساد والتقليل منه.

**التوصيات:**

. ضرورة تعميم استعمال الرقمنة والتحول إلى الإدارة الإلكترونية لمواكبة العصر والحد من ظاهرة الفساد الإلكتروني.

. ضرورة إصدار ترسانة قانونية لتنظيم مجال الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري.

. توفير الأمن المعلوماتي والسرية التامة لضمان الخصوصية ومنع الإختراق.

. العمل على نشر الوعي التكنولوجي وتدريب المواطنين والموظفين على استعمال تطبيقات الإدارة الإلكترونية.

. اعتماد مبدأ الشفافية والوضوح في أعمال الإدارة ونشرها لردع الفساد الإداري ويعزز ثقة المواطن وتفاعله في التصدي للظاهرة.

# قائمة المراجع

**مراجع باللغة العربية:**

**أولا الكتب:**


- أحمد فتحي أبو كريم، الشفافية والقيادة في الإدارة، دار حامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- أحمد مصطفى صبيح، الرقابة المالية والإدارية ودورها في الحد من الفساد الإداري، مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، جمهورية مصر العربية،2016
- إيمان عبد المحسن زكي الحكومة الإلكترونية مدخل إداري متكامل، مصر المنظمة العربية للتنمية الإدارية 2003
- بدر محمد السيد القزاز، الإدارة الإلكترونية ودورها في مكافحة الفساد الإداري، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكتدرية، 2015
- حجازي عبد الفتاح بيومي، الحكومة الإلكترونية بين الواقع والطموح، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008.
- حسين محمد الحسن "الإدارة الإلكترونية، المفاهيم، الخصائص، المتطلبات، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ط 2011
- حمودي محمد ناصر، العقد الدولي الإلكتروني المبرم عبر الأنترنت مع التركيز على عقد البيع الدولي للبضائع، دار الثقافة ط1 ، الأردن،2012 .
- سعيد علي الراشدي، الإدارة بالشفافية، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
- صفاء فتوح جمعة، مسؤولية الموظف العام في إطار تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية ط1، دار الفكر والقانون للنشر والتوزيع، المنصورة 2014.
- طارق المجذوب الإدراة العامة، العملية الإدارية والوظيفية العامة لإصلاح الإداري بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية،2005.
- عصام عبد الفتاح مطر، الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، ط 01، 2008
- علاء عبد الرزاق السالمي الإدارة الإلكترونية، دار وائل للنشر، الأردن، 2008.
- علاء عبد الرزاق سالمي وخالد إبراهيم السليطي الإدارة الإلكترونية ط2، الأردن، دار وائل للنشر والتوزيع.2009.
- عماد أحمد أبوشنب، مشاريع الحكومة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق مصر، منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، جامعة الدول العربية 2012،
- عمار بوحوش نظريات الإدارة الحديثة في القرن الواحد والعشرون، دار المغرب الإسلامي، بيروت لبنان، 2006.

- محمد سمير أحمد، الإدارة الإلكترونية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2009.
- محمد سيد فهمي، فن الاتصال في الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، الإسكندرية، 2006،
- محمد عبد حسين آل فرج الطائى، الموسوعة الكاملة في نظم المعلومات الإدارية الحاسوبية، الطبعة الأولى، دار الزهران، عمان، 2002.محمود علم الدين، تكنولوجيا المعلومات وصناعة والاتصال الجماهيري، دار العربي للنشر والتوزيع بدون مكان النشر، 1990.
- محمد محمود الطعامنة وطارق شريف العلوش، الحكومة الإلكترونية تطبيقاتها في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، 2004.
- مزهر شعبان العافي، شوقي ناجي جواد، العملية الإدارية وتكنولوجيا المعلومات، الطبعة الأول، إثراء للنشر والتوزيع، عمان 2008
- نجم عبود نجم الإدارة الإلكترونية (استراتيجية والوظائف والمشكلات) دار المريخ، الرياض السعودية (د ط) 2004.
- نجم عبود نجم الإدارة والمعرفة الإلكترونية، د.ط، دار البازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن 2009.

**ثانيا: القوانين**

- القانون رقم: 09-04 المؤرخ في 05 أوت 2009، المتضمن القواعد الخاصة بالجرائم المتعلقة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها، ج.ر.ج.ج عدد 47 المؤرخة في 16 أوت 2009.

**ثالثا: أطروحات الدكتوراه**

- إبرادشة فريد، الحكم الرشيد في الجزائر في ظل الحزب الواحد والتعددية الحزبية، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2014.
- حماد مختار، تحديات الإدارة الإلكترونية في الجزائر، دراسة سوسيولوجية ببلدية الكاليتوس بالعاصمة، أطروحة نهاية الدراسة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع، تخصص إدارة وأعمال، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016.

**ثالثا: رسائل الماجستير:**

- بن غرابي سمية، عقود التجارة الإلكترونية ومنهج تنازع القوانين، رسالة ماجستير، تخصص قانون التعاون الدولي، كلية الحقوق، جامعة مولود معمري، الجزائر، 2009/11/05.
- حمد قيلان آل فطيح دور الإدارة الإلكترونية ف التطوير التنظيمي بالأجهزة الأمنية، دراسة مسحية على ضباط الشرطة المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية، رسالة ماجيستير، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية الرياض، 2008.
- حنان نعمان علي الشريف، أثر المساءلة الإدارية على الأداء الوظيفي للعاملين الإداريين في وزارة التربية والتعليم العالي بقطاع غزة، مذكرة نيل شهادة ماجستير في إدارة الأعمال، قسم إدارة الأعمال، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين 2013.
- عاشور عبد الكريم، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد الخدمة العمومية في الولايات المتحدة الأمريكية والجزائر، مذكر مقدمة استكمالا لمتطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص الديمقراطية والرشادة، جامعة منتوري، قسنطينة 2010،
- كلثم محمد الكبسي متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في نظم المعلومات التابع للحكومة الإلكترونية في دولة قطر، شهادة الماجيستر، كلية الحقوق، جامعة الإفتراضية الدولية، 2008

**رابعا: مذكرات الماستر**

- بوزيد كرمية، التوقيع الإلكتروني في القرار الإداري، مذكرة ماستر، تخصص إدارة ومالية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند أولحاج، الجزائر ،2014/2015.

**مذكرات المدرسة العليا للقضاء:**

- برني نذير، العقد الإلكتروني على ضوء القانون المدني الجزائري، مذكرة لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر 2006،

**خامسا: المقالات العلمية**


- إبراهيم بختي، الإنترنيت في الجزائر، مجلة الباحث ع 01 ط 02 جامعة ورقلة، 2002.
- أحلام محمد شواي، الإدارة الإلكترونية وتأثيرها في تطوير الأداء الوظيفي وتحسينه، مجلة جامعة بابل، العلوم الإنسانية، كلية جامعة بابل المجلد24 ، العدد04.
- أسامة بن غانم العبيدي، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، العدد 56، 2012.
- بن عبيد عبد الباسط، متطلبات تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة المحلية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2019.
- بوزيد سايح، سبل تعزيز المساءلة والشفافية لمكافحة الفساد وتمكين الحكم الراشد في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة العدد10 2012
- جرمولي مليكة، دور الإدارة الإلكترونية في محاربة الفساد الإداري، مجلة الحوار الفكري، م02 ، العدد الخامس عشر جامعة أحمد دراية أدرار، مخبر الدراسات الإفريقية للعلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، الجزائر جوان 2007.
- حسين بن محمد الحسن، الإدارة الإلكترونية بين النظرية والتطبيق، المؤتمر الدولي لتنمية الإدارية نحو الأداء المتميز في القطاع الحكومي، المحور الثاني التوجهات والأساليب الحديثة من 01 إلى 04 نوفمبر 2009،
- راضية سنقوقة، دور الإدارة الإلكترونية في ترشيد المرفق العام، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، م 5 العدد الثاني عشر، جامعة الحاج لخضر باتنة 1، الجزائر، جانفي 2018.
- ربيع نصيرة، النشاط الإداري للحكومة الإلكترونية، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، 2019.
- رجيف نصيرة، قوادرية خديجة، تطبيق الحكومة الإلكترونية ودورها في محاربة الفساد الإداري من خلال نموذجين.
- سمير عماري، دور الإدارة الإلكترونية في تطوير أداء مؤسسات التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف المسيلة، الجزائر، 2017 .
- ضيف أحمد، بن موسى محمد، الحكومة الإلكترونية (السياق التاريخي، تقويم المسعى والتحدي التفعيل) مجلة الإستراتيجية والتنمية، م2 ، العدد الخامس، جامعة إبن باديس مستغانم، الجزائر، 2007.
- طالب محمد جبار، حق الحصول على المعلومات كحق من حقوق الإنسان، كلية الحقوق، جامعة القادسية.

- عاشور عبد الكريم، دور الحكم الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري" الولايات المتحدة الأمريكية نموذجا"، مجلة المفكر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد11 ، سبتمبر، 2014.
- عبد الحميد المعربي، الإدارة الإلكترونية المدخل المعاصر لفعالية العمل الإداري، مجلة التعليم الإلكتروني، العدد 07، 2011.
- عبد القادر موفق، البلدية الإلكترونية كآلية لتعزيز الشفافية الإدارية والمالية في البلديات الجزائرية، مجلة العلوم الإنسانية. جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد40 ، جوان2015 .
- فارس بن علوش آل دبيان السبيعي، دور الشفافية والمساءلة في الحد من الفساد الإداري في القطاعات الحكومية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، السعودية،2013 .
- فتيحة حيمر، الشفافية كآلية للحد من الفساد، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد24 ، جامعة سطيف، 2017.

قرموش فاطمة الزهراء، الواقع التشريعي لحق الأصول على المعلومات في الجزائر، الجزائر،2017 .

- محمد الصيرفي، عبد الغني حامد، الاتصالات الدولية ونظم المعلومات، مؤسسة ورد البحرين، أكاديمية التعليم 2006.
- مراكشي محمد لمين، فقاير فيصل، الإدارة الإلكترونية وأثرها على الإصلاح الخدمة العمومية في الجزائر، مجلة الابداع، م2 ، العدد الثامن، جامعة البليدة، الجزائر، 31 ديسمبر 2017.
- موسى عبد الناصر، محمد قريشي مساهمة الإدارة في تطوير العمل الإداري بمؤسسات التعليم العالي، دراسة حالة الكلية والتكنولوجيا، بجامعة بسكرة، مجلة الباحث، جامعة بسكرة، كلية العلوم والتكنولوجيا، عدد 09، 2011.
- نور الدين شنوفي، محاضرات في المانجمنت العمومي، الجمهور المستهدف :الموظفون المرشحون لرتبة المتصرف، الجزائر، 2016.
- زان مريم، دور الحكومة الإلكترونية في عصرنة المرافق العمومية وتجويد خدماتها، مجلة البحوث السياسية والإدارية، مجلد7، العدد 12، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، 2018/10/10.

**سادسا:المواقع الإلكترونية:**


- أحمد هشام الصقال، محمد حسن مهدي سعيد، دور الرقابة الإلكترونية في محاربة الفساد، وزارة التجارة مكتب المفتش العام، على الموقع الإلكتروني:
http://www.nazaha.iq/%5Cpdf_up%5C1234%5Cph1.pdf
- حسام نبيل، متطلبات التحول للتقاضي الإلكتروني، جريدة عالم رقمي، الأحد 27 يوليو 2016 متاح على موقع (Alamrakmy.com)
تم الإطلاع عليه بتاريخ 2021/06/28 على الساعة : 17:15.

- محمد الحسين الفيلالي، القانون واستخدامات تكنولوجيا الاتصالات في أعمال الإدارات الحكومية والتعاملات الإلكترونية، ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الوطني للتشريعات الإلكترونية، قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الكويت، 2013 ، متوفر على موقع www.alfilalilaw.com


**مراجع باللغة الفرنسية:**


- Comité des régions, (des l'union Européenne), Gouvernance ET TIC. action novatrices d'administration en ligne aux échelons local et régional, Luxembourg : office des publications officielles des communautés Européenne ,2003.
- Francis Jubert, Elizabeth Montfort, Robert Stak Owski, La E-Administration, Levier de la réforme de l'état, Paris : Dunod, 2005 , p16
- Debai-e government. virtual governrment e all , debai issue 47 septembre2007.

# الفهرس

**الفهرس**

**كلمة شكر.**

**الإهداء.**

**مقدمة.** ..... أ

**الفصل الأول:** الإطار المفاهيمي للإدارة الإلكترونية .....01

**تمهيد**.....02

**المبحث الأول:** ماهية الإدارة الإلكترونية. .....03

**المطلب الاول:** مفهوم الإدارة الإلكترونية.....03

**الفرع الأول:** تعريف الإدارة الإلكترونية. .....03

**الفرع الثاني:** مراحل تطورها.....06

**أولا:** مرحلة الإدارة التقليدية.....06

**ثانيا:** مرحلة الفاكس والتلفون.....07

**ثالثا:** مرحلة الإدارة الإلكترونية الفاعلة.....07

**المطلب الثاني:** خصائص وأهداف الإدارة الإلكترونية.....08

**الفرع الأول:** خصائص الإدارة الإلكترونية.....08

**الفرع الثاني:** أهداف الإدارة الإلكترونية.....09

**المبحث الثاني:** متطلبات الإدارة الإلكترونية وتقسيمها. .....11

**المطلب الأول:** متطلبات الإدارة الإلكترونية ومشروعها.....11

**الفرع الأول:** متطلبات الإدارة الإلكترونية (الإدارية، السياسية، الاجتماعية) .....11

**الفرع الثاني:** متطلبات مشروع الإدارة الإلكترونية.....13

**المطلب الثاني: تقسيم** الإدارة الإلكترونية.....15

**الفرع الأول:** مزايا وعيوب الإدارة الإلكترونية.....15

**أولا:** مزايا الإدارة الإلكترونية.....15

**ثانيا:** عيوب الإدارة الإلكترونية.....16

**الفرع الثاني:** صعوبات الإدارة الإلكترونية.....18

**الفصل الثاني**: آليات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.....22
**تمهيد**.....23
**المبحث الأول**: طرق الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.....24
**المطلب الأول**: آليات الإدارة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.....24
**الفـرع الأول**: الشفافية والمساءلة في الإدارة الإلكترونية في مكافحته.....24
**أولا**: الشفافية.....24
**ثانيا**: المساءلة. ..... 29
**الفرع الثاني**: إمكانيات الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.....31
**المطلب الثاني**: دور نظام الإدارة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري. .....35
**الفــرع الأول**: دور نظام الإدارة الإلكترونية في تسيير المرفق العام بانتظام واضطراد.....35
**الفرع الثـاني**: دور نظام الإدارة الإلكترونية في تفعيل المساواة.....37
**المبحث الثاني**: أسلوب الرقابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني لمكافحة الفساد الإداري.....40
**المـطلب الأول**: أسلوب الرقابة الإلكترونية لمكافحة الفساد الإداري.....40
**الفــرع الأول**: مفهوم الرقابة الإلكترونية.....40
**الفرع الثـاني**: دور الرقابة الإلكترونية في مكافحة الفساد الإداري.....41
**المطلب الثاني**: التوقيع الإلكتروني.....44
**الفــرع الأول**: **تعريف** التوقيع الإلكتروني وصوره.....44
**أولا**: تعريف التوقيع.....44
**ثانيا**: صوره. .....45
**الفرع الثاني**: دور التوقيع الإلكتروني في مكافحة الفساد الإداري.....47
**خاتمة**: .....48
**قائمة المرجع**.